بسم الله الرحمن الرحيم

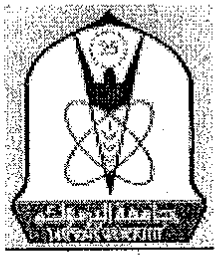

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

تأثير التجارة الخارجية على التضخم

دراسة تطبيقية على الأردن للفترة (1992-2006)

The Effect of International Trade on Inflation: An Empirical Evidence From Jordan (1992-2006)

إعداد

نفل خالد محمود الهزيم

إشراف

الأستاذ الدكتور رياض المومني- مشرفاً

حقل التخصص –الاقتصاد

2008م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأثير التجارة الخارجية على التضخم: دراسة تطبيقية على الأردن للفترة (1992–2006)

The Effect of International Trade on Inflation: An Empirical Evidence From Jordan (1992-2006)

إعداد

نفل خالد محمود الهزيم

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية – جامعة اليرموك-1993

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها

رياض المومني.....مشرفاً رئيسا

أستاذ في الاقتصاد، جامعة اليرموك

سعيد الحلاّق .....عضواً

أستاذ في الاقتصاد، جامعة اليرموك

موسى الروابدة.....عضواً

أستاذ مشارك في الاقتصاد، جامعة اليرموك

أحمد ملاوي .....عضواً

أستاذ مشارك في الاقتصاد، جامعة مؤتة

2008/7/20م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى والديّ العزيزين أمد الله في عمرهما، وإلى رفيق العمر زوجي خالد حفظه الله لي.....

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

الشكر والتقدير

لا يسعني بعد الإنتهاء من هذا الجهد المتواضع، إلا ان أتقدم بجزيل الشكر لأساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد، والذين كان لهم الفضل عليّ طوال مسيرتي التعليمية.

أخص بالذكر الاستاذ الدكتور رياض المومني والذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، حيث كان لآرائه القيمة الدور الأكبر في إتمامها.

ولا يسعني أيضاً إلا أن اتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور سعيد الحلاّق، والدكتور موسى الروابدة، والدكتور أحمد ملاوي على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحمل أعباء قرائتها وتصويبها بما يضمن إثرائها، وإظهارها بالشكل العلمي اللائق.

ولا أنسى كل الزملاء والزميلات والأصدقاء اللذين رافقوني في مسيرتي وما كان لهم من أثر علي، وأخص بالذكر الآنسة ناريمان العمري، والتي تحملت مشكورة أعباء طباعة هذه الرسالة وإظهارها بالمظهر اللائق.

الباحثة

نفل خالد محمود الهزيم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ي
فهرس الملاحق	ك
الملخص	ل
الفصل الأول المقدمة والمنهجية	
1-1 تمهيد	2
1-2 مشكلة الدراسة	5
1-3 أهمية الدراسة	5
1-4 أهداف الدراسة	6
1-5 فرضيات الدراسة	6
1-6 البيانات المستخدمة في الدراسة	6
1-7 منهجية الدراسة	6
1-8 أقسام الدراسة	7
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة	
2-1 مفهوم التضخم	9
2-2 أسباب التضخم	10
2-2-1 نظرية الطلب الجاذب	10
2-2-2 نظرية التكاليف الدافعة	12
2-2-3 النظرية الهيكلية	13

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

2- 3 آثار التضخم. 13
2- 4 مقاييس التضخم 15
2- 5 علاقة الاقتصاد القومي بالاقتصاد الدولي 16
2- 6 الدراسات السابقة 19

الفصل الثالث

مقاييس ومؤشرات التضخم في الاقتصاد الأردني (1992-2006)

3- 1 تطور الأرقام القياسية خلال الفترة(1992- 2006). 27
3- 2 تطور كمية عرض النقود وحجم السيولة المحلية الخاصة. 37
3- 2- 1 مقياس معامل الاستقرار النقدي. 37
3- 2- 2 مقياس الإفراط النقدي 41
3- 3 تطور حجم الفجوة التضخمية بدلالة صافي فائض الطلب المحلي. . . . 45

الفصل الرابع

تأثير التجارة الخارجية على التضخم

4- 1 ظاهرة الانتقال الدولي للتضخم. 51
4- 2 قنوات انتقال التضخم. 52
4- 2- 1 مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي. 52
4- 2- 2 مؤشر نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. . . 54
4- 2- 3 مؤشر التركيب السلعي للمستوردات. 58
4- 2- 4 مؤشر نسبة التوزيع الجغرافي للمستوردات. 60
4- 2- 5 مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي . . . 62
4- 2- 6 مؤشر التركيب السلعي للصادرات. 65
4- 2- 7 حساب التضخم المستورد 66

الفصل الخامس

التحليل القياسي

5- 1 النموذج القياسي والتعريفات الإجرائية 72
5- 2 البيانات المستخدمة في التحليل القياسي 75
5- 3 اختبار استقرار البيانات 75

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- 4 اختبار التكامل المشترك 78
5- 5 منهجية ARDL 79
5- 5- 1 التوازن على المدى القصير 80
5- 5- 2 التوازن على المدى الطويل 82
5- 5- 3 اختبار الاستقرار للنموذج 54

الفصل السادس
النتائج والتوصيات

6- 1 النتائج 87
6- 2 التوصيات 93
المراجع 94
المراجع العربية 94
المراجع الأجنبية 97
الملاحق 102
ملخص اللغة الإنجليزية 108

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
جدول (1)	معدّلات التضخم للفترة (1992-2006)	28
جدول (2)	خلاصة تطور معدّلات التضخم خلال الفترة (1992-2006)	36
جدول (3)	كمية عرض النقود حسب المفهوم الضيق (M1) والمفهوم الواسع (M2)	38
جدول (4)	معامل الاستقرار النقدي باستخدام المفهوم الضيق لعرض النقد (**M1**) والمفهوم الواسع (**M2**)	39
جدول (5)	تطور نصيب الوحدة الواحدة من الناتج المحلّي الإجمالي من عرض النقد بحسب المفهوم الضيق لعرض النقد (M1) والمفهوم الواسع (M2)	42
جدول (6)	حجم الإفراط النقدي بحسب المفهوم الضيق لعرض النقد (M1)، والمفهوم الواسع (M2).	44
جدول (7)	تطور حجم الفجوة التضخمية في الأردن للفترة (1992-2006)	47
جدول (8)	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (1992-2006)	53
جدول (9)	نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (1992-2006)	55
جدول (10)	أثر الكمية والسعر في أحداث التغير قيمة المستوردات (1992-2006)	57
جدول (11)	التركيب السلعي للمستوردات (1992-2006)	58
جدول (12)	التوزيع الجغرافي للمستوردات (1992-2006)	61
جدول (13)	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (1992-2006)	63
جدول (14)	أثر الكمية والسعر في إحداث التغير قيمة الصادرات (1992-2006)	64
جدول (15)	التركيب السلعي للصادرات (1992-2006)	65
جدول (16)	حساب التضخم المستورد ونسبة مساهمته في التضخم المحلي للفترة (1992-2006)	68

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
جدول (17)	نتائج اختبار استقرار البيانات	77
جدول (18)	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	78
جدول (19)	نتائج التقدير في المدى القصير	82
جدول (20)	نتائج التقدير في المدى الطويل	83

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

فهرس الأشكال

رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
شكل (1)	اختبار استقرار النموذج (CUSUM)	85
شكل (2)	اختبار استقرار النموذج (CUSUMSQ)	85

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

فهرس الملاحق

رقم الملحق	المحتوى	الصفحة
ملحق (1)	البيانات السنوية المستخدمة في الفصل الثالث	103
ملحق (2)	البيانات السنوية المستخدمة في الفصل الرابع	104
ملحق (3)	البيانات الخام الربعية المستخدمة في الفصل الخامس	105
ملحق (4)	طريقة تحويل البيانات السنوية إلى ربعية	107

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

الملخص

الهزيم، نفل خالد محمود. تأثير التجارة الخارجية على التضخم: دراسة تطبيقية على الاردن للفترة (1992–2006). أطروحة ماجستير، جامعة اليرموك، 2008.

(المشرف: أ.د. رياض المومني)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المتغيرات المحلّية المتمثلة في فائض الطلب المحلّي الصافي، وأثر متغيرات التجارة الخارجية المتمثلة في أسعار المستوردات، وكمياتها، وكميات الصادرات في معدّلات الأسعار في الاردن وذلك للفترة (1992–2006) وذلك بالإعتماد على البيانات المتوفرة من قبل دائرة الإحصاءات العامة، والبنك المركزي، بالإضافة إلى تقرير صندوق النقد الدولي.

ولقد استخدمت الدراسة لهذا الغرض الإحصاء الوصفي التحليل في أجزاء منها بالإضافة إلى توظيف بعض منهجيات الاقتصاد القياسي المتمثلة في اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Cointegration Test) ومنهجية الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة زمنيا (auto regressive distributive lage Technique) (ARDL) .

ولقد دلت نتائج اختبار جوهانسن على وجود علاقة وحيدة وفريدة على المدى الطويل بين المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، مما يؤكد على أن التضخم في الأردن هو دالة من مجموعة من العوامل الخارجية والمتمثلة في أسعار المستوردات وكمياتها وكميات الصادرات بالإضافة إلى العوامل الداخلية المتمثلة في صافي فائض الطلب المحلي ودلت نتائج استخدام منهجية (ARDL)، على وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية (α=0.01)، لكل من فائض الطلب المحلّي الصافي، وأسعار المستوردات على معدلات التضخم في الاردن، وتنسجم هذه

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

النتيجة مع النظرية الاقتصادية التي تقرر بأن التضخم هو ناتج تفاعل كل من قوى الطلب الجاذب والتكاليف الدافعة (ممثلة بأسعار المستوردات) كما دلت النتائج أيضاً على وجود تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية (α=0.01)، لكميات الصادرات على التضخم في الاردن، وهذه النتيجة مهمة من حيث أنها تعكس الدور المهم الذي تلعبه الصادرات في الاقتصاد الأردني حيث أن عوائد الصادرات تساهم في خلق نمو يستوعب جزءاً كبيراً من الضغوط التضخمية ولا تخفى أهمية هذه النتيجة بالنسبة صانع القرار من حيث أنها تشكل عوناً للسياسة المحلية وتعزز من القدرة على السيطرة على ظاهرة التضخم في حين لم يكن لكميات المستوردات تأثير ذو دلالة إحصائية على معدلات الأسعار في الأردن ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض المرونة السعرية للمستوردات (على افتراض أنها تساوي صفر) بسبب النسبة الكبيرة التي تشكلها من الناتج المحلي الإجمالي..

ولقد جاءت نتائج التوازن على المدى القصير (Short Run) منسجمة تماما مع نتائج التوازن على المدى الطويل (Long Run)، كما دلت النتائج أيضا على القدرة العالية للنموذج للعودة إلى وضع التوازن بعد زوال أسباب الخلل كما دلّ على ذلك قيمة حد تصحيح الخطأ (Error Correction Term) المرتفعة مما يعكس قدرة عالية للاقتصاد الأردني على تصحيح الآثار الناتجة عن العوامل التي تسبب الخلل وعدم التوازن.

ولقد أوردت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات تمثلت في ضرورة السيطرة على عرض النقد وعوامل الطلب الداخلية بالإضافة إلى انتهاج السبل التي تضمن تشجيع الصادرات والحد من الاعتماد على المستوردات.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، التضخم، اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، منهجية (ARDL).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل الأول

المقدمة والمنهجية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الأول
المقدمة والمنهجية

1- 1 تمهيد:

يحظى موضوع التضخم باهتمام واسع سواء من قبل السياسيين، والمنظمات الدولية،ومن قبل رجال الأعمال، وحتى من قبل الأفراد العاديين، لما هذه الظاهرة من تأثير واسع يشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

فمعدلات التضخم المرتفعة تعتبر من أكبر العوائق التي تواجه التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث يؤثر التضخم في توزيع الدخل والثروة في المجتمع ومن ثم التأثير على الرفاه الاجتماعي، والضغط على الحكومات لكي تتبع سياسات اقتصادية لكبح معدلات التضخم المرتفعة(Romer, 1993).

وتقدم لنا النظرية الاقتصادية تفسيرات عدة لهذه الظاهرة، فهي ناتجة عن الإفراط في عرض النقود بحسب نظرية النقود الكمية، وناتجة عن الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات زيادة لا تتناسب مع المعروض الكلي من هذه السلع والخدمات بحسب نظرية العرض والطلب، في حين يعزوه الهيكليون إلى خلل في البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة، لاسيما في الدول النامية، حيث الطلب المرتفع على السلع والخدمات في مقابل ضالة مرونة الجهاز الإنتاجي لهذه الدول (SainI,1982).

وتحاول الدول تعويض النقص في السلع والخدمات المنتجة محليا عن طريق الاستيراد من الخارج، مما يجعل التجارة الخارجية بمثابة قناة لعبور الضغوط التضخمية بين الدول، وذلك من خلال التأثير المباشر لأسعار المستوردات على مستويات الأرقام القياسية المحلية،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

والتأثير غير المباشر لكميات الصادرات والمستوردات على الكميات المعروضة من السلع والخدمات المنتجة محلياً، وبالتالي التأثير في المستوى العام للأسعار (الشمري، 2007).

وبالنسبة للاقتصاد الأردني، فإن صغر حجم هذا الاقتصاد ومحدودية موارده جعل درجة اعتماده على الخارج في تلبية حاجاته من الطلب المتزايد على السلع والخدمات اعتمادا اكيدا، هذا بالإضافة إلى تجاوب الأردن مع المتغيرات الإقليمية والعالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي مؤخرا، حيث بدأ الأردن مبكرا باعتماد استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي وسياساته المتمثلة في حرية حركة رأس المال، وإزالة القيود المختلفة على حرية حركة انتقال السلع والخدمات ، كما سارع الأردن إلى اعتماد سياسة مهمة اعتمدتها كثير من الدول النامية وكان لها اثر بارز في تحقيق نمو اقتصادي يعتد به في هذه الدول وهي سياسة التصنيع لغايات التصدير Export Oriented Industrialization بدلا من التصنيع لكبح الاستيراد، كما دخل الأردن ايضا في الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي ربطته بتكتلات اقتصادية إقليمية ودولية مختلفة، ومن ابرز هذه الاتفاقيات اتفاقية إقامة مناطق صناعية مؤهلة (QIZ) في الأردن، واتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية في عام 1997، وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، واتفاقية إنشاء منطقة تجارة عربية كبرى عام 2000، واتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة (FTA) مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000 أيضا، واتفاقية أغادير عام 2004، وإقامة منطقة تجارة حرة مع سنغافورة في شباط 2005 . (المساعيد، والبطاينه،2007).

كل ذلك انعكس في ارتفاع نسب التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، حيث بلغت نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2006 (81.9%)، مقابل (61.3%) عام 1992، وبلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2006 (37.7%)،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

مقابل (16.0%) عام 1992 ، وبلغت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي عام 2006 (111.2%) مقابل (78.9%) عام 1992. (البنك المركزي،2004,2007).

بالمقابل شهد الاقتصاد الأردني وتحديدا في الفترة 1992-2006 استقرارا نقديا تمثل في معدلات تضخم منخفضة نسبيا عن تلك التي سادت في فترات سابقة، وبلغ معدل التضخم لهذه الفترة في المتوسط ما نسبته (3.1%)، مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وما نسبته (2.9%)، مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لمخفض الناتج المحلي الإجمالي، ولقد جاء هذا الاستقرار النقدي مترافقا مع تطبيق الأردن لبرنامج التصحيح الاقتصادي المقترح من قبل البنك الدولي والذي طبق منذ مطلع عام 1992 واستمر حتى عام 1998 ومترافقا أيضا مع تراجع معدل التضخم العالمي والذي بلغ في المتوسط ما نسبته (5.1%) وذلك لنفس الفترة السابقة (1992-2006).

وفي ضوء جميع المتغيرات السابقة، يثار التساؤل حول الدور الذي لعبته التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والمستوردات في التأثير في المستوى العام للأسعار في الأردن ، وتكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة من حيث أنها تحدد أهم مصادر التضخم في الاقتصاد الأردني خاصة المصادر الخارجية والمتمثلة في متغيرات التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والمستوردات، مما يساهم في تعزيز قدرة صاحب القرار على مواجهة هذه الظاهرة ، وتركيز جهوده في الاتجاه الذي يضمن السيطرة عليها والتخفيف من حدتها قدر المستطاع.

وتقوم هذه الدراسة بتناول هذا الموضوع بالبحث والتحليل وذلك باستخدام أسلوب العرض الإحصائي التحليلي ،بالإضافة إلى استخدام المنهجيات القياسية المناسبة والمتمثلة في اختبار جوها نسن للتكامل المشترك Johansen Co integration Test ، ومنهجية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة زمنيا (Auto Regressive Distributive Lag) (Technique (ARDL).

2-1 مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة هذه الدراسة في إطار الأهمية التي يحتلها قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني جنبا إلى جنب مع أهمية المحافظة على وضع الاستقرار النقدي ومعدلات تضخم منخفضة، و تتلخص مشكلة الدراسة التي نحن بصددها بالإجابة على السؤال التالي: هل تؤثر التجارة الخارجية والمتمثلة في الصادرات والمستوردات، أسعارا وكميات في معدلات الأسعار في الأردن، وما هو حجم هذا التأثير وما هي طبيعته ، بالإضافة إلى تحديد حجم وطبيعة تأثير العوامل الداخلية والمتمثلة في صافي فائض الطلب المحلي على معدلات الأسعار.

3-1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تدرس تأثير التجارة الخارجية على التضخم، وذلك للفترة 1992 إلى 2006، حيث لا توجد دراسات كافية حول هذا الموضوع لهذه الفترة، علماً بأن هذه الفترة شهدت تبني الأردن لسياسة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي بشكل كبير، وذلك في إطار برنامج التصحيح الاقتصادي الذي طبق من قبل الأردن بتوصية من البنك الدولي ابتداء من عام 1988، كما شهدت معدلات التضخم في هذه الفترة انخفاضاً ملموساً مقارنة بفترات سابقة، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تساهم في تحديد أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة التضخم المحلية، مما يساعد متخذي القرار في السيطرة على هذه الظاهرة والحد من خطورتها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- معرفة أثر المتغيرات المحلية المتمثلة في فائض الطلب المحلي الصافي على معدلات التضخم في الأردن.

2- معرفة أثر متغيرات التجارة الخارجية والمتمثلة في المستوردات والصادرات على معدلات التضخم في الأردن. وذلك للفترة (1992- 2006).

1- 5 فرضيات الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

1. هناك تأثير إيجابي لفائض الطلب الكلي الصافي المحلي على التضخم في الأردن.
2. هناك تأثير سلبي لكميات المستوردات على التضخم في الأردن.
3. هناك تأثير إيجابي لأسعار المستوردات على التضخم في الأردن.
4. هناك تأثير سلبي لكميات الصادرات على التضخم في الأردن .

1- 6 البيانات المستخدمة في الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة لتقرير العلاقة بين التضخم، وفائض الطلب الكلي الصافي (الفجوة التضخمية)، والمستوردات، والصادرات على البيانات الإحصائية المنشورة من قبل البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة، بالإضافة إلى تقرير صندوق النقد الدولي.

1- 7 منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي في أجزاء منها ، كما توظف الاقتصاد القياسي في تقدير بعض العلاقات الإحصائية ذات العلاقة بالموضوع، مع ملاحظة أن اختيار

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

الفترة الزمنية (1992-2006) يرجع إلى أن الفترة السابقة لهذه الفترة قد غطيت ببعض الدراسات، بالإضافة إلى أن البيانات المنشورة بعد عام 2006 تحتوي على بيانات أولية قابلة للتعديل .

1- 8 أقسام الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من ستة فصول، حيث يتضمن الفصل الثاني الإطار النظري للتضخم، وعلاقته بالتجارة الخارجية بالإضافة إلى استعراض مجموعة من الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، أما الفصل الثالث فإنه يناقش واقع ظاهرة التضخم في الأردن، وأهم المؤشرات المحليّة المؤثرة فيه، ويتضمن الفصل الرابع تحليل أبرز مؤشرات التجارة الخارجية وعلاقتها بالتضخم ويتضمن الفصل الخامس التحليل القياسي للنموذج المستخدم في هذه الدراسة ويستعرض الفصل السادس والأخير نتائج هذه الدراسة وبعض التوصيات المقترحة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

يستعرض هذا الفصل مفهوم التضخم الاقتصادي، وأسبابه، وأثاره، وبعض المقـــاييس المستخدمة لقياسه بالإضافة إلى العلاقة النظرية التي تربط الاقتصاد القومي بالاقتصاد الدولي عبر التجارة الخارجية، وذلك لكي يتسنى لنا لاحقاً تحليل أهم المتغيرات المـــؤثرة فـــي هـــذه الظاهرة في الأردن، وبعد ذلك يستعرض مجموعة من الدراسات التطبيقيـــة المهمـــة، التـــي تناولت موضوع تأثير التجارة الخارجية على التضخم.

وذلك على النحو المبين:

2- 1 مفهوم التضخم:

لقد تعددت تعريفات التضخم في الأدبيات الاقتصادية، ومن هذه التعريفات :

"التضخم هو نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة"، وهو "الزيادة المحسوسة في كمية النقـــود"، وهو "ينتج عن الزيادة في عرض النقود والائتمان"، وهو "الزيادة في الأسعار نتيجة الزيادة في الإصدار أو زيادة الائتمان المصرفي".(Frisch, 1983)

والرابط بين هذه التعريفات جميعاً، هو أن زيادة النقود في الاقتصاد هي التي تـــسبب التضخم، حسب النظرية الكمية.

ولقد بقيت هذه التعريفات مقبولة حتى الثلاثينات من القرن العشرين، إلا أنهـــا وبعـــد الكساد الكبير لم تستطع الصمود، لأن كمية النقود زادت في ذلك الوقت زيادة كبيرة ولم ترتفع الأسعار (الروبي، 1984).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أما نظرية الدخل والإنفاق فقد عرفت التضخم على انه "الزيادة في معدل الإنفاق والدخل" فزيادة الإنفاق النقدي يزيد الدخل النقدي، ومن ثم يسبب ارتفاع الأسعار، وتتفق هذه النظرية مع النظرية الكمية في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الدخول، وتختلف عنها في أن الزيادة في الدخول يمكن أن تأتي من مصادر أخرى غير العوامل النقدية (عناية، 2003).

أما نظرية العرض والطلب فقد عرفت التضخم على أنه "زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار" (Humphrey, 1993) .

وكذلك فان التضخم هو حركة صعودية في الأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي وتنتج عن فائض في الطلب الزائد عن مقدرة العرض، وهذا التعريف يجمع بين خصائص التضخم من جهة، وبين مسبباته من جهة أخرى، وبذلك فهو يعتبر تعريفاً شاملاً لهذه الظاهرة .(Laliwala , 1986)

2- 2 أسباب التضخم.

يأتي تفسير التضخم في المدارس الاقتصادية المختلفة في إطار نظرية العرض والطلب، حيث يعتبر التضخم ناتجاً عن الاختلال في هذه القوى، ومن أهم النظريات التي حاولت تفسير التضخم:

1-2-2 نظرية الطلب الجاذب (Demand-Pull inflation)

حيث ترتفع الأسعار في كل من سوق السلع، وسوق عوامل الإنتاج، بحسب هذه النظرية، لأن هناك فائضاً في الطلب الكلي على السلع والخدمات لا يرافقه زيادة مكافئة في العرض الكلي، ويحدث هذا عند مستوى التشغيل الكامل للاقتصاد، ويمكن أن يحدث في مراحل قبل ذلك، حيث يسبب تزايد الطلب على السلع والخدمات زيادة الطلب على العمالة اللازمة لإنتاج هذه السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور، وعندما يزداد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطلب على السلع والخدمات، والطلب على عوامل الإنتاج (ممثلة بعنصر العمل) يحدث ما يسمى "بالفجوة التضخمية" والتي تدفع بالأسعار، نحو الارتفاع (Shapiro, 1970).

ويرتفع الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة زيادة كمية النقود المخصصة للتداول في الاقتصاد، ويأتي هذا التفسير انطلاقاً من النظرية الكمية للنقود والتي تفترض أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تحدد الأسعار وهي: كمية النقد، وسرعة التبادل النقدي، وكمية المبادلات، إلا أن النظرية تفترض ثبات كل من سرعة التداول النقدي، وكمية المبادلات، وبالتالي فإنها لا تؤثر في مستوى الأسعار، ويبقى التأثير فقط لكمية النقود، وذلك وفق المعادلة التالية (معادلة التبادل) التي تعبر عن هذه العلاقة (Laidler, 1975)

$$M.V = P.T$$

حيث: (M) هي كمية النقود، (V) هي سرعة التبادل النقدي، (T) كمية المبادلات و(P) مستوى الأسعار، وبالتالي فإن:

$$P = (M.V)/T$$

وتساهم البنوك التجارية في زيادة كمية النقود في الاقتصاد، من خلال عملية خلق النقود، مما يؤدي إلى التوسع في الإنفاق الاستثماري بشكل يفوق المدخرات المتاحة، أي أن هذه الزيادة تعني زيادة الإنفاق عن الإنتاج في مستوى الاستخدام الكامل، وبالتالي تحدث ارتفاعاً في الأسعار، ويأتي هنا دور سعر الفائدة السوقي كمحدد للطلب على النقود حيث إنه بارتفاع سعر الفائدة يقل الطلب على النقود وبالتالي يقل الإنفاق، وتنخفض الأسعار، (الشمري ، 2007).

ويمكن أن تزداد سرعة تداول النقود في الاقتصاد كذلك نتيجة توقعات الأفراد بارتفاع الأسعار، مما يدفعهم إلى إنفاق ما لديهم من دخول، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع جديد في المستوى العام للأسعار.(توما،1997).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

2-2-2 نظرية التكاليف الدافعة (Cost-Push Inflation):

تؤكد هذه النظرية على جانب العرض في تفسيرها لحدوث التضخم، وحصر أصحاب هذه النظرية اهتمامهم بارتفاع تكاليف الإنتاج وخاصة الأجور، وتفترض هذه النظرية أن هناك سيطرة احتكارية في السوق، يتمكن من خلالها المنتجون من رفع الأسعار، نتيجة لارتفاع التكاليف، بالإضافة إلى انخفاض مرونة الطلب على عنصر العمل، ودور النقابات في التأثير على عرض العمل، وبالتالي ونتيجة لارتفاع التكاليف، فإن الأسعار تتجه نحو الارتفاع (Wiles, 1973).

وقد لا تكون الزيادة في الأسعار حسب هذه النظرية ناتجة عن ارتفاع الأجور وتكاليف الإنتاج، حيث إن ارتفاع لأجور لا يسبب سوى تغيرات حدية في التكاليف، وإنما سبب سعي المنتجين والمؤسسات الاحتكارية إلى المحافظة على أقصى الأرباح الممكنة بحكم سوق الاحتكار، أو شبة الاحتكار، والذي يتيح لها ذلك (الشمري، 2007).

ويمكن أن يحدث الارتفاع في أسعار عوامل الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار المستوردات من المواد الأولية، خاصة إذا كانت تشكل نسبة كبيرة من مستلزمات الإنتاج، وكذلك نتيجة انخفاض الكفاءة الإنتاجية (الروبي، 1984).

والاختلاف بين تضخم الطلب الجاذب، وتضخم التكاليف الدافعة يكمن في أن الطلب الفائض على الإنتاج يرفع أسعار السلع ويسبب طلباً إضافياً على العمل فترتفع الأجور نتيجة لذلك، وذلك حسب نظرية الطلب الجاذب، أما نظرية التكاليف الدافعة فإنها تفترض أن الأجور ترتفع دون أن يرتفع الطلب على العمل مما يؤدي إلى انخفاض عرض السلع، وبالتالي ارتفاع أسعارها (حسون،1978).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

3-2-2 النظرية الهيكلية:

جاءت هذه النظرية في إطار تفسير التضخم في البلدان النامية، فتفسير المدرسة الكمية يمكن أن ينطبق على الدول النامية، حيث الزيادة في حجم الانفاق، المترافق مع ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي مما يزيد من كمية عرض النقد، وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار بسبب عدم القدرة على زيادة الإنتاج، كما وتصلح نظرية الطلب الجاذب لتفسير التضخم في الدول النامية، عندما تبلغ مستوى التشغيل الكامل لمواردها الاقتصادية، ويتفوق حجم الطلب الكلي على العرض الكلي للسلع والخدمات مسبباً زيادة الأسعار (Cline, 1981).

إلا أن أهم ما يميز ظاهرة التضخم في الدول النامية هو أنها تنبع من مصدرين الأول مستورد ويتمثل في ارتفاع تكلفة السلع والخدمات المستوردة، والثاني ناتج عن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وضيق قاعدة الموارد لهذه البلدان مما ينعكس في ازدياد الطلب الكلي مع قصور في العرض الكلي، مما يترتب عليه ارتفاع مستمر ومتزايد في الأسعار.(مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، 1982).

2- 3 آثار التضخم:

تعتبر مشكلة التضخم في اقتصاد ما مؤشراً على فشل السياسة النقدية، والمالية في تحقيق التوازن والاستقرار في هذا الاقتصاد مما يترك آثار سلبية على هذا الاقتصاد ومن هذه الآثار:

1- **فقدان النقود وظيفتها الأساسية كمخزن للقيمة:**

يحدث هذا الأثر السلبي نتيجة ضعف ثقة الأفراد في العملة بسبب التضخم، مما يؤدي إلى زيادة ميل الأفراد للاستهلاك، على حساب ميلهم للادخار بسبب تناقص القوة الشرائية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للنقود، مما يدفع الأفراد للتخلص منها و استبدالها بالسلع والخدمات بدل ذلك، مما يؤدي إلـــى زيادة الطلب، وبالتالي المزيد من ارتفاع الأسعار.

2- **استهلاك رأس المال القومي:**

وذلك لأن التضخم يعمل على تضليل المنتجين في قراراتهم الخاصة بتنظيم الإنتـــاج، حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع الإيراد الكلي بنفس نسبة الارتفاع في الأسعار، في حين أن النفقات الكلية لا تتزايد بنفس النسبة بسبب عنصر التكلفة الثابتة(في المدى القـــصير)، مما يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين، ويغريهم بزيادة الإنتاج، في المقابل فإن أقساط الاستهلاك المحتجزة من الأرباح لا تكفي لإحلال آلات جديدة محل القديمة بعد استهلاكها، بسبب ارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى استهلاك رأس المال القومي (الروبي، 1984) .

3- **التأثير على ميزان المدفوعات:**

حيث يسبب التضخم المحلي ارتفاع الطلب على المستوردات، وعلى السلع المحليـــة التي كانت ستصدر للخارج وذلك نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقـــود ممـــا يـــدفع الأفـــراد للتخلص منها واستبدالها بالسلع والخدمات، كما أن ارتفاع أسعار السلع المحلية بالنسبة للـــسلع الأجنبية في السوق الدولية يؤدي إلى انخفاض تنافسية هذه السلع وبالتالي انخفاض الطلب على الصادرات، كما أن التضخم يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية، وجملة هذه الأســـباب تؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات (Haberler ,2003).

4- **إعادة توزيع الثروة في المجتمع.**

يؤدي التضخم إلى تدهور مستوى المعيشة لبعض فئات المجتمع مـــن ذوي الـــدخل الثابت والمحدود، وفي المقابل تزداد ثروة أصحاب الدخول المتغيـــرة كالتجـــار والمنتجـــين، وأصحاب العمل، مما يؤدي إلى إعادة توزيع الثروة في المجتمع توزيعا سلبيا، مما قد يـــنجم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

عنـــه أضـــرار اجتماعيـــة كظهـــور الطبقـــات الاجتماعيـــة، والمـــشاكل الاجتماعية.(Durnbuch,Fischer,Startz,2001)، كما أن حدوث التضخم يعني أن النقـود أصبحت غير قادرة على القيام بدورها كوحدة حساب عادلة وأمينة، حيث تصبح مقياسا غيـر عادل للمدفوعات المؤجلة ومخزنا غير موثوق به للقيمة، مما يحدث تغييرا في توزيع الـدخل فهو مكافأة للمقترضين وضرر على المقرضين الأمر الذي يؤدي إلـى انخفـاض عمليـات الإقراض كما أن زيادته تؤدي إلى سوء مـستمر فـي الاقتـصاد وارتفـاع مـستمر فـي الأسعار.(الحموري،1992).

2- 4 مقاييس التضخم:

يقاس التضخم من خلال مجموعة من الأرقام القياسية للأسعار، ومنها:

1- الرقم القياسي الضمني (Implicit GDP deflator):

ويسمى أيضاً بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، ولا يعتمد هذا المقياس على سلة سوق ثابتة، أو مجموعة من السلع، بل يضم أسعار جميع السلع المنتجة فـي الاقتـصاد القومي إضافة إلى الخدمات، ويمكن اعتباره رقماً قياسياً شاملاً لجميع عناصر الإنتاج المحلي الإجمالي، إلا أنه يعاني من مشكلة الأوزان التي تعطى للأرقام القياسية الأخـرى، وأخطـاء التحيز التي غالباً ما تقع فيها، ويستند معظم الاقتصاديين والمنظمات الدولية إلى هـذا الـرقم كدليل على وجود التضخم في الاقتصاد (Samuelson and Nordhaus, 1989).

2- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index):

وهو مقياس إحصائي للتغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المـستهلكين عبر الزمن، أي انه يعكس التغيرات في القوة الشرائية للمستهلك من خلال تعقب التغيرات في تكاليف سلة السوق عبر الزمن، ومن عيوب هذا المقياس هو اختيار الفترة المستخدمة كـسنة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أساس، كما انه يعطي أوزاناً ثابتة لكل سلعة، في حين أن المستهلك يغير من كميات مشترياته من السلع المختلفة حسب تغير أسعارها في السوق عبر الزمن (توما، 1997).

ويكتسب هذا الرقم أهمية خاصة بسبب ارتفاع وزن السلع الغذائية فيه، والتي لها مساس بأهم مقومات الحياة لدى الأفراد (عبد الفضيل، 1982).

3- الرقم القياسي لأسعار المنتج (Producer Price Index):

ويعرف أيضاً بالرقم القياسي لأسعار الجملة، وهو يقيس أسعار عدد من السلع (ولا تتضمن الخدمات) عند مستوى تداولها التجاري الأول، ومن السلع المشمولة به المنتجات المصنعة، ومنتجات التعدين (زكي، 1986).

4- الرقم القياسي لتكاليف الاستثمار (Investment Cost Price Index):

ويقيس هذا الرقم إلى أي مدى ترتفع تكاليف الاستثمار، وهذا الرقم غالباً ما يسير جنباً إلى جنب مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (حسون، 1978).

هذا ويقاس التضخم وفق الأرقام القياسية السابقة عن طريق حساب نسبة النمو فيها، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على حدوث التضخم في الاقتصاد والعكس صحيح اذ كلما اقتربت نسبة النمو من الصفر دل ذلك على وجود الاستقرار الاقتصادي.

2-5 علاقة الاقتصاد القومي بالاقتصاد الدولي:

تبرز علاقة الاقتصاد القومي بالاقتصاد الدولي في إطار الحسابات القومية من خلال مطابقة الدخل.

$$Y=C+I+G+X-M.....(1)$$

حيث:

Y:الناتج المحلي الإجمالي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

C:الاستهلاك الخاص.

I: الاستثمار الخاص.

G:الإنفاق الحكومي.

X: الصادرات من السلع والخدمات.

M: المستوردات من السلع والخدمات.

وبافتراض أن A تساوي الاستيعاب المحلي والمكون من (C+I+G).

يمكن كتابة المتطابقة السابقة على الشكل التالي:

A- Y =M-X.....(2)

الآن يمكننا النظر إلى الجانب الأيسر في المعادلة رقم (2) على أنه ميزان محلي لمعرفة وضع الطلب المحلي في مقابل العرض المحلي للسلع والخدمات، والجانب الأيمن على أنه الميزان الخارجي (الميزان التجاري للسلع والخدمات في ميزان المدفوعات)، فإذا كان الاستيعاب المحلي (A) أكبر من الناتج المحلي الإجمالي (Y) فإن ذلك يمثل عجزاً في الميزان المحلي يتم تعويض عن طريق الاستيراد من الخارج (على افتراض أن الاقتصاد في حالة التشغيل الكاملة لموارده الإنتاجية) (Melvin, 1992).

وينعكس الفائض أو العجز في الميزان التجاري الخارجي للسلع والخدمات والمتمثل في الطرف الأيمن من المعادلة رقم (2) في التغير في بند صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي بما في ذلك البنك المركزي. وذلك لأن عدم التوازن في حركة السلع والخدمات في فترة معينة يسوى بواسطة موارد مالية، فإذا كانت قيمة صادرات السلع والخدمات من بلد (أ) إلى بلد (ب) أكبر من قيمة صادرات السلع والخدمات من (ب) إلى (أ)، أي أن الميزان

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

التجاري لبلد (أ) مع البلد (ب) حقق فائضاً، فإن التسوية تكون بواسطة انتقال موارد مالية من (ب) إلى (أ) تساوي قيمة الفائض (Park, 1976).

وإذا افترضنا أن التغير في صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي يساوي (B)، فإن علاقة (B) بالميزان الخارجي (M-X) تكون كالتالي:

$$F+(M-X)= B \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث (F) تمثل صافي انسياب رأس المال إلى القطاع غير المصرفي.

والتغير في صافي الأصول الأجنبية (B) هو من العوامل المؤثرة في تغير السيولة المحلية وذلك كما يظهر من المعادلة التالية:

$$\Delta DC+\Delta B=\Delta L \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث (Δ L) يرمز إلى التغير في السيولة المحلية (ΔDC) يرمز إلى التغير في الائتمان المحلي (Polak & Argvy, 1977).

ومن هنا يظهر أن الاقتصاد القومي مرتبط بالاقتصاد العالمي، إما عينياً من خلال استيراد وتصدير السلع والخدمات مما يؤثر مباشرة في الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات، في البلد المعني، أو مالياً عن طريق التأثير في السيولة المحلية. (زكي، 1986).

وعند إعادة ترتيب المعادلة (1) كما يلي:

$$X+A = M+Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

نجد أن الطلب الكلي يتألف من جزأين، أولهما طلب محلي يتمثل في (A)، وطلب خارجي يتمثل في (X)، وإن العرض الكلي يتكون من عرض السلع والخدمات المنتجة محلياً (Y)، والمستوردة (M)، ويصنف العرض الكلي إلى عرض موجه إلى السوق المحلية يتمثل في (Y+M-X)، وعرض موجه إلى السوق الخارجية يتمثل في (X)، وبذلك يكون الناتج

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

المحلي من السلع والخدمات (Y)، موجه إلى السوق المحلية بمقدار (Y-X)، وإلى السوق الخارجية بمقدار (X) وبذلك يمكن إعادة ترتيب الصيغة (5) كالتالي:

$$A=M+(Y-X).....(6)$$

والتي تعني أن الطلب المحلي (A) يقابله عرض محلي يتكون من سلع وخدمات مستوردة (M) ومن سلع وخدمات منتجة للاستهلاك المحلي (Y-X) ويغطى الطلب المحلي وفق هذه المعادلة بما نسبته $(\frac{M}{A})$ من الخارج و$(\frac{Y-X}{A})$ من الإنتاج المحلي.

وبذلك يكون:

$$\frac{M}{A}+\frac{Y-X}{A}=1.....(7)$$

2- 6 الدراسات السابقة:

لقد قامت العديد من الدراسات بتناول موضوع التضخم والتجارة الخارجية بالبحث والتحليل، وذلك باستخدام منهجيات متنوعة ومقاييس مختلفة لكل من هذين المتغيرين، ومن هذه الدراسات دراسة (Iyoha, 1973) والتي أجريت على عينة من 33 دولة نامية بهدف تفسير التضخم في هذه الدول، وبهدف اختبار فرضية وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم والانفتاح الاقتصادي في هذه الدول، وجاءت النتائج بما يدعم هذه الفرضية في عدد كبير من هذه الدول حيث أظهرت الدراسة أيضاً أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي للدول المشمولة في العينة كان أهم المتغيرات المفسرة لحدوث التضخم في هذه الدول، وليس هذا مستغرباً، حيث أن التنمية والتي تمثل أهم أهداف الدول النامية تكون مصحوبة عادة بمعدلات مرتفعة من التضخم، ولما كان التضخم يؤثر سلباً على عملية تراكم رأس المال اللازمة لإحداث هذه التنمية، فإن هذه الدراسة أوصت بأن سياسة الانفتاح الاقتصادي هي السياسة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الأمثل لهذه الدول نتيجة لتأثيرها العكسي على معدل التضخم وبالتالي زيادة تراكم رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي أيضاً.

كما أجرى كول (Cole, 1991) دراسة على عينة من (47) دولة ما بين متقدمة ونامية وذلك لدراسة العلاقة السببية بين التضخم والانفتاح الاقتصادي، وقد دلت نتائجها على أن الانفتاح الاقتصادي سبب التضخم في 19 دولة من دول العينة لما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي هي المقياس المستخدم للانفتاح، خمسة فقط من هذه الدول أظهرت علاقة عكسية بين الانفتاح والتضخم، أما الأربعة عشر دولة الباقية فقد أظهرت وجود علاقة ايجابية ما بينهما، و عند استخدام نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للانفتاح فإن العلاقة السببية ظهرت في تسعة وعشرين دولة، ثمانية عشر منها أظهرت علاقة إيجابية بين الانفتاح والتضخم، والباقي أظهرت وجود علاقة عكسية ما بينهما، أما عند استخدام المقياسين معاً فإن العلاقة السببية ظهرت في عشر دول فقط خمسة منها دعمت فرضية تعزيز الانفتاح للتضخم، ودولة واحدة فقط أظهرت علاقة عكسية بينهما، أما بالنسبة لباقي دول العينة فقد أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة بين التضخم والانفتاح الاقتصادي.

وفي دراسة لـ(Romer, 1993) أجراها على 114 دولة من مختلف دول العالم أظهرت النتائج أن معدلات التضخم تكون أقل في حالة الدول الأصغر والأكثر انفتاحاً على الاقتصاد الخارجي وأن هذه العلاقة العكسية هي علاقة قوية وذات معنوية إحصائية عالية ولقد انطبقت النتيجة على مجموعة كبيرة من الدول المشمولة في العينة، مع استثناء مجموعة من الدول الصغيرة المتطورة من هذه النتيجة، حيث لم تظهر علاقة بين معدلات التضخم المنخفضة في هذه الدول وبين الانفتاح الاقتصادي فيها، ولقد وجد رومر أن العلاقة العكسية بين الانفتاح والتضخم تكون أقوى في حال كون الدولة تعاني من عدم الاستقرار السياسي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

وعدم استقلالية البنوك المركزية فيها، وكان اقتراح رومر لتفسير هذه العلاقة في دراسته هو أن التوسع النقدي غير المتوقع الناتج عن غياب الالتزام المسبق بسياسة نقدية محددة يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية الحقيقية وبما أن أضرار هذا الانخفاض تزداد مع زيادة الانفتاح الاقتصادي، فإن المنافع المتحققة من التوسع النقدي المفاجئ ومن بينها المحافظة على معدلات التضخم المعتدلة تصبح دالة متناقصة من الانفتاح الاقتصادي، مما يجعل السلطات النقدية في الدول المنفتحة أكثر ميلا إلى السياسات النقدية الانكماشية، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم فيها.

وفي(1998) قامت Terra بإجراء دراسة على نفس عينة الدول المشمولة في دراسة رومر ولنفس الفترة الزمنية وحصلت على نفس النتائج التي حصل عليها رومر، ولقد لاحظت الباحثة أن العلاقة العكسية بين التضخم والانفتاح الاقتصادي تكون أقوى في حالة كون الدولة تعاني من مديونية كبيرة حيث كان نصيب الدول الأقل انفتاحاً من التضخم عالياً في أثناء فترة أزمة المديونية لديها وهذا التفسير لا يتعارض مع تفسير رومر للنتائج حيث أن غياب الالتزام المسبق بسياسة نقدية محددة يخلق علاقة عكسية بين التضخم والانفتاح، وتأتي أزمة المديونية لتزيد من عدم التزام السلطات النقدية بسياسة محددة وبالتالي فإنها تعمل على تقوية العلاقة العكسية بني التضخم والانفتاح الاقتصادي في هذه الدول.

وأجرى (Chen, Imbs and Scot, 2004) دراسة على مجموعة دول الاتحاد الأوروبي الصناعية، وقد أظهرت هذه الدراسة أن الانفتاح الاقتصادي أدى إلى زيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية، وساهم بشكل كبير في تخفيف التضخم لدى هذه الدول.

وأجرى (Dexter, Levie and Nault, 2005)، دراسة على الولايات المتحدة الأمريكية بهدف معرفة تأثير الانفتاح الاقتصادي متمثلاً بارتفاع نسبة المستوردات من السلع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الاستهلاكية إلى إجمالي الاستهلاك الكلي، وارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، على الانهيار الظاهري في العلاقة ما بين التضخم المحلي، وقوى فائض الطلب حيث أن هذه المشكلة قد ظهرت في عدد من الدراسات عن محددات التضخم في الولايات المتحدة، ولقد وجدت الدراسة أن عدم أخذ هذه الدراسات لظاهرة الانفتاح الاقتصادي السالفة الذكر بعين الاعتبار عند دراسة محددات التضخم، هو المسؤول عن الانهيار الظاهري في العلاقة بينهما، وأن هناك علاقة عكسية وقوية بين الانفتاح والتضخم، وأن تضمين الدراسة لمتغيرات الانفتاح سالفة الذكر أدى إلى إعادة ترميم الانهيار الظاهري للعلاقة بين التضخم وقوى فائض الطلب، كما أن هذه المتغيرات مهمة أيضاً في تحديد منحنى فيليبس المعبر عن حالة الاقتصاد الأمريكي.

وقام (Hunt, 2007) بإجراء دراسة على المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي بهدف تحديد العوامل المؤثرة في مستويات الأسعار في هذه الدول، وقد أظهرت هذه الدراسة أن العولمة ساهمت بشكل كبير في زيادة الإنتاجية المحلية في هذه الدول، وذلك كنتيجة للزيادة الكبيرة في الإنتاجية الأجنبية خاصة في دول شرق أسيا، وساهمت بشكل كبير في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة في الدول المشمولة في عينة الدراسة خاصة في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

وفي دراسة (Allard, 2007) والتي أجريت على مجموعة من دول شرق أوروبا هي بولندا، وجمهورية التشيك، وجمهورية السلوفاك، وستة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق أظهرت النتائج أن الانفتاح الاقتصادي كان السبب في الانخفاض الكبير في التضخم في هذه الدول لاسيما في بولندا، حيث أدت العولمة في صورة الانفتاح التجاري إلى انتهاج سياسات نقدية أقل توسعاً، كما أدت إلى زيادة المنافسة بين القطاعات الصناعية في هذه الدول

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

والأسواق العالمية مما أدى إلى تخفيض معدلات التضخم بشكل ملموس، خاصة وأن عملية التحول السياسية التي مرت بها هذه الدول في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، أدت إلى ارتفاع نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات عالية تقارب تلك السائدة في الدول المتقدمة، إلا أنه وكما أشارت الدراسة فإن تسارع عملية التكامل الاقتصادي بين الدول، وتسابقها للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، سيؤدي في المستقبل إلى تناقض نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فإنه سوف يخفف الضغط على معدلات الأسعار المحلية، وقد يصل الأمر إلى حد تلاشي هذا التأثير كلياً، ومع ذلك فانه يمكن المحافظة على معدلات تضخم منخفضة لاسيما في بولندا إذا بقيت قيمة العملة مستقرة أو اتجهت نحو الزيادة في المستقبل.

أما في العالم العربي فقد أجرى (Deme and Fayissa, 1995)، دراسة هدفت إلى تحديد أهم العوامل المحددة للتضخم في ثلاث دول عربية هي مصر، والمغرب، تونس، حيث دلت النتائج على أن التضخم الأجنبي يؤثر في حالتي المغرب وتونس، أما مصر فلم يكن له تأثير يذكر، ويأتي هذا التأثير من خلال متغير سعر الفائدة الأجنبي الذي أظهر وجود حركة لرأس المال الأجنبي في هذه الدول.

وفي دراسة حول التضخم المستورد أجرى البازعي، (1997) دراسة على الاقتصاد السعودي بهدف تحديد العلاقة السببية بين معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ومعدل التضخم في السعودية، حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تنطلق من معدل التضخم الأمريكي إلى نظيره السعودي دون أثر في الاتجاه المعاكس، وتتفق هذه النتيجة مع ما تفترضه النظرية الاقتصادية من تأثير الاقتصاد ذي الحجم الكبير على الاقتصاديات الأصغر حجماً، وإن الاقتصاد السعودي ذو الأسواق المفتوحة عرضة للتغيرات التي تحدث في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

العالم الخارجي، مما يستدعي من متخذي القرار أخذ ذلك في الحسبان عند تصميم السياسة المحلية.

وأجرى الخريجي (2002)، دراسة حول ديناميكية التضخم وذلك على أربعة من الدول الخليجية هي السعودية، قطر، الكويت، والإمارات العربية المتحدة، ولقد دلت النتائج على عدم قدرة المعاملات النقدية على تفسير التضخم خصوصا في الدول الثلاث الأخيرة، كما أن معدلات النمو في عرض النقد لم تكن مصدرا من مصادر التضخم حيث تميزت بالتغيرات البطيئة مقارنة بتغير الأسعار، بينما أدت إضافة أسعار المستوردات إلى الدوال الإحصائية إلى إضفاء ديناميكية على هذه التفاعلات النقدية وعلاقتها بالأسعار، حيث ثبتت معنوية معدل التغير في نمو أسعار المستوردات في تفسير التضخم في كل من المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات، مما يستوجب التركيز على قطاع المستوردات والقطاعات الأخرى عند معرفة مصادر التضخم وتحليلها للتحكم بها.

أما في الأردن فمن الدراسات المهمة التي تناولت موضوع التجارة الخارجية على التضخم دراسة (الحنيطي، 1996) والتي هدفت إلى قياس التضخم المستورد وتحليل معدلاته ومؤشراته التي تمثلت في نمو المعروض النقدي ونمو قوى الطلب الكلي في الاقتصاد بنسبة أكبر من النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومن المعروض من السلع والخدمات، مما ولد ضغوطاً تضخمية دفعت بالأسعار نحو الارتفاع كما أظهرت النتائج أيضاً ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي مما يدل على صعوبة تنفيذ السياسات الاقتصادية، المالية والنقدية بسبب انخفاض قيمة المضاعف النقدي والمالي الناتج عن ارتفاع الميل الحدي للاستيراد، كما تبين أيضاً أن نسبة التغير في أسعار المستوردات أكبر من نسبة التغير في كميتها، مما يؤكد أن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

ارتفاع أسعار المستوردات قد شكل أحد أهم الضغوط التضخمية في الأردن بل إن التضخم المستورد قد فاق في بعض السنوات التضخم المحلي.

وأجرى (Malawi and Tarawneh, 2004) دراسة هدفت إلى تحديد أهم العوامل التي تفسر طبيعة التضخم في الأردن، حيث دلت النتائج على أن عرض النقد والتغير في الإنفاق الحكومي هما من أهم المتغيرات المفسرة لطبيعة التضخم في الأردن، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي، والرقم القياسي لأسعار المستوردات، لم يكن لها تأثير يذكر على هذا المتغير.

ومن هنا فإن هذه الدراسة هي امتداد لجهود الدراستين السابقتين، من حيث أنها تغطي الفترة اللاحقة التي تلت دراسة الحنيطي، والتي شهدت تغيرات سياسية واقتصادية كبيرة تركت أثارها على الاقتصاد الأردني، كما أنها تستخدم مفهوماً أوسع للتجارة الخارجية يشمل كل من جانبي المستوردات والصادرات وذلك لدراسة تأثير هذا المتغير على التضخم في الأردن.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثالث

مقاييس ومؤشرات التضخم في الاقتصاد الأردني
(2006-1992)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثالث

مقاييس ومؤشرات التضخم في الاقتصاد الأردني (1992-2006)

يحلل هذا الفصل معدّلات التضخم في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1992-2006)، وذلك باستخدام أنسب المقاييس والمؤشرات التي توصل إليها التحليل الاقتصادي لهذه الظاهرة، وسوف تساعد هذه المؤشرات في إلقاء الضوء على هذه الظاهرة وفهم أبعادها المختلفة، وذلك لكي يتسنى لنا فيما بعد في الفصل اللاحق تحليل أهم مصدر من مصادر هذا التضخم في الاقتصاد الأردني ألا وهو التجارة الخارجية، ولقد وقع اختيارنا في هذه الدراسة على المؤشرات التالية:

1- تطور الأرقام القياسية والمتمثلة في الرقم القياسي الضمني والرقم القياسي لأسعار المستهلك.

2- تطور كمية عرض النقود وحجم السيولة المحلية الخاصة.

3- تطور حجم "الفجوة التضخمية" على المستوى الكلي في الاقتصاد الأردني.

3- 1 تطور الأرقام القياسية خلال الفترة (1992- 2006):

لقد تم احتساب معدل النمو في الرقم القياسي الضمني، ومعدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وذلك لكامل فترة الدراسة البالغة 15 سنة والممتدة من (1992-2006)، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (1)، علما بأن جميع الأرقام المحسوبة في هذا الجدول هي بأسعار عام (1992).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (1)

معدلات التضخم للفترة (1992-2006).

السنة	الرقم القياس لأسعار المستهلك(100=1992) (1)	الرقم القياسي الضمني (100=1992) (2)	معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (3)	معدل النمو في الرقم القياسي الضمني (4)
1991	96.15	92.19	-	-
1992	100.00	100.00	4.0	8.5
1993	103.31	102.81	3.3	2.8
1994	106.93	109.89	3.5	6.9
1995	109.46	111.94	2.4	1.9
1996	116.58	114.25	6.5	2.1
1997	120.11	115.67	3.0	1.2
1998	123.82	122.63	3.1	6.0
1999	124.56	122.15	0.6	-0.4
2000	125.39	121.64	0.7	-0.4
2001	127.61	122.59	1.7	0.7
2002	129.95	123.72	1.8	0.9
2003	132.99	126.36	2.3	2.1
2004	136.51	130.27	2.6	3.1
2005	141.29	134.46	3.5	3.2
2006	150.11	141.42	6.2	5.1
المتوسط (2006- 1992)			3.1	2.9

* الأعمدة (1)، (2): احتسبت اعتماداً على البيانات الواردة في ملحق رقم (1)

* الأعمدة (3)، (4): احتسبت عن طريق أخذ التغير النسبي في الأرقام الواردة في الأعمدة (1)، (2).

ومن مطالعة هذا الجدول نلاحظ أن معدل النمو في هذين الرقمين، قد شهد تذبذباً واضحاً ما بين الارتفاع والانخفاض، وذلك تبعاً للظروف والأحوال السائدة في مختلف سنوات الدراسة.

ففي عام 1992 بلغ معدّل النمو في الرقم القياسي المستهلك (4%)، وعلى الرغم من ارتفاع هذا الرقم إلا أننا نلاحظ انخفاضاً ملحوظاً في نسبة النمو فيه وذلك عند مقارنته بعام 1991 حيث نما بمقدار (8.2%) في ذلك العام، وكذلك انخفض معدل النمو في الرقم القياسي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

الضمني إلى (8.5%) عام 1992 في مقابل (10.2%) عام 1991، ويعود التراجع في معدل التضخم في هذا العام (1992) إلى تبني سياسيات وإجراءات تهدف إلى المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار. إضافة إلى الإجراءات والسياسيات المالية التي تمثلت في تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من السلع الاستهلاكية عام1991. بالإضافة إلى أن سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي وسياسة تقييد الائتمان الممنوح للقطاع العام والخاص ساهمت في كبح جماح النمو المرتفع للطلب المحلي، وساهمت في تعديل الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد الأردني مما دفع بالمستوى العام للأسعار للانخفاض (البنك المركزي الأردني ، 1992).

واستمر التراجع في نمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 1993 ليصبح (3.3%) وكذلك النمو في الرقم القياسي الضمني ليصبح (2.8%)، ويعزى هذا الاستقرار في معدل التضخم إلى استمرار السلطات الحكومية في انتهاج سياسات إدارة الطلب الحذرة، وتضافر جهود كل من السياستين النقدية والمالية التي سبق الإشارة إليها والمتمثلة في ضبط نمو السيولة المحلية وترشيد الإنفاق الحكومي كما ساهم استقرار سعر صرف الدينار الأردني وأسعار المستوردات إلى جانب تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من مدخلات الإنتاج إلى احتواء الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي الضمني ضمن الحدود المقبولة (البنك المركزي الأردني ، 1993).

ولقد انسحب تأثير السياسات الحكومية سالفة الذكر على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 1994 حيث حافظ على استقراره حيث بلغت نسبة النمو فيه (3.5%) مقارنة مع(2.8%) عام 1993.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أما الرقم القياسي الضمني فقد نمو ملحوظاً عام 1994 بنسبة (6.9%) مقابل (2.8%) في عام 1993، مقارنة مع النمو الطفيف الحاصل في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لـنفس العام. ويعزى هذا النمو بشكل رئيسي إلى ارتفاع منخفض قطاع الصناعة التحويلية. ومنخفض قطاع التجارة العامة بشكل ملحوظ في هذا العام، وذلك انعكاسا لارتفاع أسعار مخرجات هذين القطاعين (البنك المركزي الأردني ، 1994).

وجاءت وفرة الإنتاج الزراعي في عام 1995 لتسبب تباطؤ نمـو أسـعار مجموعـة المواد الغذائية، مما أسفر عن انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليصبح (2.4%)، كمـا شهد هذا العام أيضاً انخفاضاً ملموساً في نسبة النمو في الـرقم القياسـي الـضمني ليـصبح (1.9%) وذلك لنتيجة لتأثير السياسة النقدية والمالية للحكومة. عـلاوة علـى دور سياسـات التـصحيح الهيكلـي الراميـة إلـى تقويـة جانـب العـرض فـي الاقتـصاد الـوطني (البنك المركزي الأردني ، 1995).

أما عام 1996 فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً في الرقم القياسي لأسعار المـستهلك، وذلـك نتيجة تأثير العوامل الناجمة عن إعادة هيكلة الدعم الحكومي المقدم لمادتي القمح والأعـلاف، ورفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات في الأردن. (البنك المركزي الأردني ، 1996).

وبلغت نسبة النمو في هذا الرقم عام 1996 (6.5%) مقارنة مع (2.4%) فـي العـام السابق، في حين نما الرقم القياسي الضمني بشكل طفيف وبلغت نسبة النمو فيه لعـام 1996 (2.1%) مقابل (1.9%) في العام السابق.

إلا أن التأثير على معدلات الأسعار والناجمة عن إعادة هيكلة الدعم الحكومي، ورفـع نسبة ضريبة المبيعات كانت مؤقتة وانحصرت آثارها في عام 1996، حيـث عـاود الـرقم القياسي لأسعار المستهلك الانخفاض إلى معدل مستقر نسبياً بلغ (3%) عام 1997 واستمرت

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

كذلك حالة الاستقرار النسبي في الرقم القياسي الضمني وانخفضت نسبة النمو فيه إلى (1.2%) هذا العام وذلك نتيجة للسياسات الحكومية سالفة الذكر. (البنك المركزي الأردني ، 1997).

وفي عام 1998 نما الرقم القياسي لأسعار المستهلك بشكل طفيف وبلغ (3.1%)، ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى الأثر الناجم عن القرارات الإدارية غير المتكررة التي اتخذت خلال النصف الثاني من عام 1997 والمتمثلة في إعادة هيكلة الدعم المقدم للأرز والسكر والحليب، ورفع تعرفه المياه والكهرباء، بالإضافة إلى العوامل الرئيسية التي تركت أثرها على الموسم الزراعي لهذا العام.

أما الرقم القياسي الضمني فقد سجل في هذا العام نمواً ملحوظاً بلغ (6%)، حيث ارتفعت مخفضات معظم القطاعات السلعية والخدمية، وذلك نتيجة للإجراءات الإدارية سالفة الذكر. (البنك المركزي الأردني ، 1998).

أما عام 1999 فقد شهد انكماشاً اقتصادياً سواء بمقياس الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أو بمقياس الرقم القياسي الضمني، إذ بلغت نسبة النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (0.6%)، وبلغت نسبة النمو في الرقم القياسي الضمني قيمة سالبة مقدارها (-0.4%). وجاء ذلك محصلة للعديد من العوامل أبرزها استمرار عمل الحكومات بسياسات الاستقرار الاقتصادي وكذلك سيادة حالة الجفاف التي أثرت على وفرة الإنتاج الزراعي ، إلى جانب انخفاض الأسعار العالمية، هذا فضلاً عن القرارات الإدارية المتعلقة بتخفيض الحد الأعلى للرسوم الجمركية، وضريبة المبيعات الإضافية المفروضة على السيارات إلى جانب رفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات (البنك المركزي الأردني ، 1999).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ولقد امتد تأثير هذه القرارات ليشمل عام 2000 أيضاً حيث استمرت حالة الانكماش الاقتصادي وكانت نسبة النمو في كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والرقم القياسي الضمني هي (0.7%) و(-0.4%) على التوالي. (البنك المركزي الأردني ، 2000).

وفي عام 2001 ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليصبح (1.7%) كما ارتفع الرقم القياسي الضمني أيضاً ليصبح (0.7%) وذلك نتيجة لرفع رسوم الجامعات، وتعديل تعرفة نقل الركاب المصاحب لتعديل أسعار البنزين والسولار من قبل السلطات الحكومية. (البنك المركزي الأردني ، 2001).

ولقد واصل الاقتصاد الأردني خلال عام 2002 وللعام الرابع على التوالي محافظته على استقرار واضح في المستوى العام للأسعار، وقد ساهم نجاح السياسة النقدية في ضبط معدل نمو السيولة المحلية بما يتناسب مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في المحافظة على هذا الاستقرار، وقد بلغ معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (1.8%) مقابل (1.7%) عام 2001، وبلغ معدل النمو في الرقم القياسي الضمني (0.9) مقابل (0.7%) عام 2001، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة رفع أسعار المنتجات النفطية لتتماشى مع أسعار النفط العالمية. (البنك المركزي الأردني ، 2002).

أما في عام 2003 فقد بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ما نسبته (2.3%) مقابل (1.8%) عام 2002 ، وعلى الرغم من هذا الارتفاع في معدل التضخم إلا أنه يظل ضمن الحدود المقبولة خاصة وأنه يقارب المعدلات السائدة في الدول الصناعية، ويعزى هذا الارتفاع إلى القرارات الإدارية التي تم اتخاذها عام 2003 والقاضية برفع كل من أسعار المشتقات النفطية، والضريبة العامة على المبيعات على بعض السلع الأساسية. (البنك المركزي الأردني ، 2003)، وبشكل مماثل فقد ارتفع التضخم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

مقاساً بمخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (2.1%) في عام 2003 مقابل (0.9%) عام 2002.

واستمر الارتفاع في معدل التضخم ليبلغ عام 2004 (2.6%) مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك و(3.1%) مقابل النسبي في الرقم القياسي الضمني وذلك نتيجة لاستمرار الإجراءات الحكومية القاضية برفع أسعار المشتقات النفطية. وتعديل ضريبة المبيعات، بالإضافة إلى تحسن أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المستوردات. (البنك المركزي الأردني ، 2004).

ونتيجة للإجراءات الإدارية التي تم اتخاذها خلال شهر تموز وآب من عام 2005 والقاضية برفع المشتقات النفطية، وكذلك رفع نسبة ضريبة المبيعات على التبغ ومنتجاته، والمشروبات الكحولية، بالإضافة إلى ارتفاع السلع المستوردة فقد واصل معدل التضخم ارتفاعه في هذا العام، ووصل إلى (3.5%) مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، و(3.2%) مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي الضمني (البنك المركزي الأردني ، 2005).

وفي عام 2006 ارتفع معدل التضخم بشكل ملحوظ، وبلغ (6.2%) مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك و(5.1%) مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي الضمني، وجاء هذا الارتفاع في معدل التضخم نتيجة جملة من العوامل أبرزها ارتفاع مستوى الطلب الكلي، والإجراءات الإدارية التي اتخذتها الحكومة عام 2006، والمتمثلة بارتفاع أسعار المشتقات النفطية في شهر نيسان من نفس العام، وكذلك قرار رفع الحد الأدنى للأجور، والذي ساهم برفع تكاليف الإنتاج، مما انعكس على أسعار السلع والخدمات وكذلك قرار رفع الضريبة الخاصة على التبغ والسجائر والمشروبات الكحولية، اعتباراً من مطلع عام 2006،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

يضاف إلى ذلك ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع المستوردة. (البنك المركزي الأردني ، 2006).

ومن مجمل تحليلنا السابق نستنتج ما يلي:

1. نستطيع أن نقول أن الفترة الزمنية المشمولة في هذه الدراسة اتسمت في مجملها بالاستقرار الاقتصادي النسبي حيث حافظت معدلات التضخم على مستويات منخفضة في أغلب سنوات الدراسة، وعلى الرغم من ارتفاع معدل التضخم في بعض الأعوام مثل عام 1992، 1996، 1998، 2006، إلا أنها ظلت أقل بكثير مقارنة بالمعدلات التي سادت المملكة في فترات سابقة لفترة الدراسة.

حيث بلغ معدل التضخم في فترة السبعينات إلى بداية الثمانينيات مثلاً، وتحديداً منذ عام (1974-1982) ما نسبته (10.6%) حيث اتسمت تلك الفترة بارتفاع معدل التضخم في معظم دول العالم وتحديداً في العالم العربي بسبب الطفرة النفطية آنذاك، وارتفاع تحويلات العاملين في دول الخليج العربي بالنسبة للأردن تحديداً، وبلغ معدل التضخم في نهاية فترة الثمانينيات إلى بداية عام 1991 ما نسبته (16.4%) وذلك بسبب انخفاض سعر صرف الدينار الأردني عام 1988 من جهة، وبسبب اندلاع حرب الخليج من جهة أخرى. (Malawi & Tarawneh, 2004).

ويعزى الاستقرار الاقتصادي النسبي الذي شهدته فترة هذه الدراسة إلى تبني الأردن لبرنامج التصحيح الاقتصادي المقترح من قبل البنك الدولي، والذي بدأ تطبيقه منذ مطلع عام 1992، والذي كان من أهم توصياته الالتزام بسياسة نقدية ومالية تقشفية تمثلت في السيطرة على كمية عرض النقد في الاقتصاد الأردني، وخفض الإنفاق الحكومي، والسيطرة على

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

معدلات الطلب الكلي، مما أدى إلى تراجع نسب النمو في الإنتاج المحلي الإجمالي وانعكست آثار ذلك على مستويات الأسعار (السعدي، 2002).

2. هناك توافق تام في جميع سنوات الدراسة بين اتجاه الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والرقم القياسي الضمني، مما يؤكد صلاحية كلا المقياسين للتعبير عن التضخم في الأردن.

3. بلغ متوسط معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال فترة الدراسة (1992-2006) ما نسبته (3%) سنوياً، كما بلغت أعلى قيمة للتضخم وفق هذا المقياس (6.5%) عام 1996، وأدنى قيمة (0.6%) من عام 1999.

كما بلغ متوسط معدل النمو في الرقم القياسي الضمني لنفس الفترة ما مقداره (2.9%) وهو قريب جداً من متوسط معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وبلغت أعلى قيمة للتضخم وفق هذا المقياس (8.5%) عام 1992، وأدنى قيمة (-0.4%) في عام 1999 و2000 على التوالي.

4. على الرغم من سيادة حالة الاستقرار الاقتصادي في مجمل فترة الدراسة إلا أننا نلاحظ أن الفترة التي تلت عام 1998 تميزت بمعدلات تضخم أقل من تلك التي سادت قبل هذا العام، وبناء على ذلك نستطيع أن نقسم فترة الدراسة إلى فترتين:

أ. الفترة (1992-1998)، وقد بلغ متوسط معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في هذه الفترة (3.6%) وهو أعلى من متوسط النمو في هذا الرقم لفترة الدراسة كاملة، وبلغت أعلى قيمة للتضخم وفق هذا المقياس في هذه الفترة (6.5%) عام 1996. وبلغت أدنى قيمة (2.4%) عام 1995

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كما بلغ متوسط معدل النمو في الرقم القياسي الضمني لهذه الفترة (4.2%) وهو أعلى من متوسط معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وأعلى من متوسط معدل النمو في الرقم القياسي الضمني لفترة الدراسة كاملة.

وبلغت أعلى قيمة للتضخم وفق هذا المقياس في هذه الفترة (8.5%) عام 1992، وبلغت أدنى قيمة (1.2%) عام 1997.

ب. الفترة (1999–2006) وقد بلغ متوسط معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في هذه الفترة (2.4%) وهو أقل من متوسط معدل النمو في هذا الرقم لفترة الدراسة كاملة، وبلغت أعلى قيمة وفق هذا المقياس (6.2%) عام 2006، وبلغت أدنى قيمة (0.6%) عام 1999.

كما بلغ متوسط معدل النمو في الرقم القياسي الضمني لهذه الفترة (1.8%)، وهو أقل من متوسط معدل النمو في الرقم القياسي في هذه الفترة، كما أنه أقل من متوسط معدل النمو في الرقم القياسي الضمني لكامل فترة الدراسة، وبلغت أعلى قيمة للتضخم وفق هذا المقياس في هذه الفترة (5.1%) عام 2006 وأدنى قيمة (–0.4%) عام 2000، 1999، على التوالي.

ويلخص الجدول رقم (2) تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (2)

خلاصة تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1992–2006)

الفترة	متوسط معدل النمو السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك	متوسط معدل النمو السنوي في الرقم القياسي الضمني
1992–1998	3.6	4.2
1999–2006	2.4	1.8
1992–2006	3	2.9

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

3- 2 تطور كمية عرض النقود وحجم السيولة المحليّة الخاصة:

ويتم تتبع تطور عرض النقود والسيولة المحليّة الخاصة من خلال مجموعة من المقاييس يعتمد كل منها على نظرية معينة من النظريات الاقتصادية، وذلك في محاولة لفهم ظاهرة التضخم وأسباب حدوثها، ومن أهم هذه المقاييس :-

3- 2- 1 مقياس معامل الاستقرار النقدي:

يعتمد هذا المؤشر أساساً على نظرية كمية النقود، ويركز على الاختلال الحاصل بين كمية النقود والناتج المحلّي الحقيقي، ويقاس هذا المؤشر وفق الصيغة التالية (عبد الفضيل، 1982):

$$B= (\Delta M/M)-(\Delta y/y)$$

حيث:

B: معامل الاستقرار النقدي.

$\Delta M/M$: معدّل التغير في وسائل الدفع.

$\Delta y/y$: معدّل التغير في إجمالي الناتج المحلّي الحقيقي.

ويقصد بوسائل الدفع هنا، المفهوم الضيق لعرض النقد (M1)، والذي يمثل النقد المتداول بالإضافة إلى الودائع الجارية الخاصة تحت الطلب، والمفهوم الواسع لعرض النقد (M2) والذي يعرف أيضاً بمصطلح السيولة الخاصة، والذي يساوي (M1) + شبه النقود. (Gordon, 1987).

وتكون الأسعار مستقرة حسب هذا المؤشر إذا تساوى معدّل التغير في كمية وسائل الدفع مع معدّل التغير في الناتج المحلي الحقيقي، أي أن قيمة B تكون صفر، أما إذا كانت قيمة B موجبة فإن هذا يعني أن معدّل التغير في كمية وسائل الدفع أعلى من معدّل التغير في الناتج المحلّي الحقيقي، مما يعني الضغط على الأسعار باتجاه الارتفاع، ويحدث العكس إذا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كانت قيمة B سالبة، أي إذا كان معدّل التغير في الناتج المحلّي الحقيقي أعلى من معدّل التغير في كمية وسائل الدفع. (توما، 1997).

ويظهر الجدول رقم (3) كمية عرض النقود في الأردن لجميع سنوات الدراسة، حسب المفهوم الضيق والمفهوم الواسع لعرض النقد وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (3)

كمية عرض النقود حسب المفهوم الضيق (M1) والمفهوم الواسع (M2)

السنة	النقد المتداول (1)	ودائع تحت الطلب بالدينار لأردني (2)	المفهوم الضيق لعرض النقد M1 (3)	شبه النقد (4)	المفهوم الواسع لعرض النقد M2 (5)
1992	1003.9	712.2	1716.1	2476.9	4193.0
1993	1047.9	682.2	1730.1	2751.7	4481.8
1994	1072.6	673.6	1746.2	3095.3	4841.5
1995	1050.9	694.7	1745.6	3414.2	5159.8
1996	952.2	587.0	1539.2	3636.1	5175.3
1997	987.6	654.8	1642.4	3934.2	5576.6
1998	952.8	661.1	1613.9	4412.4	6026.3
1999	1106.6	670.5	1777.1	4970.5	6747.6
2000	1239.9	786.8	2026.7	5408.0	7434.7
2001	1202.4	917.3	2119.7	5746.4	7866.1
2002	1252.7	1063.5	2316.2	6102.9	8419.1
2003	1443.7	1476.1	2919.8	6545.9	9465.7
2004	1414.4	1778.5	3192.9	7378.5	10571.4
2005	1657.2	2404.1	4061.3	83027	12364.0
2006	2027.4	2539.1	4566.5	9543.2	14109.7

***المصدر: البنك المركزي الأردني.**

***التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني عدد خاص (2004)، والتقرير السنوي للبنك المركزي الأردني (2007)**

***الأعمدة (1) ، (2) ،(3) ،(4) ،(5) : بالمليون دينار.**

ونلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

1. أن النقد المتداول كان يفوق في قيمته، الودائع تحت الطلب، وذلك للفترة (1992-2002) أما الفترة اللاحقة (2003-2006) فكانت قيمة الودائع تحت الطلب تفوق قيمة النقد المتداول.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

2. لقد فاقت قيمة شبه النقد (الودائع لأجل + الودائع بالعملات الأجنبية) قيمة النقد المتداول وقيمة الودائع تحت الطلب، وذلك طيلة فترة الدراسة (1992–2006).

ويظهر الجدول رقم (4) معامل الاستقرار النقدي لجميع سنوات الدراسة، وذلك باستخدام المفهومين السابقين لعرض النقد M1، M2، بالإضافة إلى معدّل النمو في الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4)

معامل الاستقرار النقدي باستخدام المفهوم الضيق لعرض النقد (M1) والمفهوم الواسع (M2)

(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي1992 (1)	معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP Δ%	معدّل النمو في عرض النقد بالمفهوم الضيق ΔM1 % (2)	معدّل النمو في عرض النقد المفهوم الواسع ΔM2 % (3)	معامل الاستقرار النقدي باستخدام المفهوم الضيق لعرض النقود	معامل الاستقرار النقدي باستخدام المفهوم الواسع لعرض النقد
1992	3610.5	0.14	0.07	0.13	-0.07	-0.01
1993	3777.8	0.05	0.01	0.07	-0.04	0.02
1994	3966.1	0.05	0.01	0.08	-0.04	0.03
1995	4211.7	0.06	0.00	0.07	-0.06	0.01
1996	4299.5	0.02	-0.12	0.00	-0.14	-0.02
1997	4441.1	0.03	0.07	0.08	0.04	0.05
1998	4574.6	0.03	-0.02	0.08	-0.05	0.03
1999	4730.3	0.03	0.10	0.12	0.07	0.09
2000	4931.4	0.04	0.14	0.10	0.10	0.06
2001	5191.1	0.05	0.05	0.06	0.00	0.01
2002	5491.4	0.06	0.09	0.07	0.03	0.01
2003	5720.7	0.04	0.26	0.12	0.22	0.08
2004	6210.7	0.09	0.09	0.12	0.00	0.03
2005	6649.9	0.07	0.27	0.17	0.20	-0.03
2006	7069.4	0.06	0.12	0.14	0.06	0.08
المتوسط		**0.052**	**0.076**	**0.094**		

***العمود (1): انظر الملحق رقم (1).**

***الأعمدة (2)، (3): احتسبت بناء على البيانات الواردة في جدول رقم (3).**

***العمود رقم (1) : بالمليون دينار.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ونلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

1. لقد تغير معدّل النمو في الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة صعوداً وهبوطاً، إلا أنه بقي موجباً طوال هذه الفترة، ولقد بلغ متوسط معدّل النمو في الناتج المحلّي الإجمالي ما نسبته (5.2%)، وذلك لكامل فترة الدراسة.
2. لقد تغير أيضاً معدّل النمو في عرض النقد بالمفهوم الضيق صعوداً وهبوطاً إلا أنه كان موجباً في معظم سنوات الدراسة عدا السنوات 1995، 1996، 1998، ولقد بلغ متوسط معدّل النمو في عرض النقد بالمفهوم الضيق ما نسبته (7.6%) وذلك لكامل فترة الدراسة.
3. تغير معدّل النمو في عرض النقد بالمفهوم الواسع، و كان موجباً أيضاً في جميع سنوات الدراسة، وبلغ متوسط معدّل النمو في عرض النقد بالمفهوم الواسع ما نسبته (9.4%).
4. نلاحظ أن معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي، قد فاق معدّل النمو في عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)، وذلك للسنوات (1992-1998) ما عدا عام (1997) مما يعني انخفاض الضغط التضخمي وفق المفهوم الضيق لعرض النقود (M1) في هذه الأعوام.

أما في الفترة (1999-2006) فإن معدّل النمو في عرض النقد بالمفهوم الضيق كان إما مساوياً لمعدّل النمو في الناتج المحلّي الإجمالي كما في السنوات 2001، 2004، أو يفوقه كما في باقي سنوات هذه الفترة، مما يعني ازدياد الضغط التضخمي وفق المفهوم الضيق لعرض النقد (M1) لهذه السنوات، وعند مقارنة متوسطات معدلات النمو فإن متوسط معدل النمو في عرض النقد بالمفهوم الضيق والبالغ (7.6%)، قد فاق متوسط معدّل النمو في الناتج المحلي الحقيقي والبالغ (5.2%).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

5. أما وفق المفهوم الواسع لعرض النقد (M2)، فإن معدّل النمو في عرض النقد وفق هذا المفهوم والبالغ (9.4%)، قد فاق معدّل النمو في الناتج المحلّي الحقيقي في جميع سنوات الدراسة ما عدا 1992، 1996، مما يدل على أن شبه النقود كان لها تأثيراً أكبر في إحداث الضغط التضخمي على معدّلات الأسعار.

6. لقد اتخذ مؤشر الاستقرار النقدي قيمة سالبة بحسب المفهوم الضيق لعرض النقود وذلك للفترة (1992-1998) عدا عام 1997، مما يعني استقراراً اقتصادياً وضغطاً على الأسعار باتجاه الهبوط في هذه الفترة بينما اتخذا هذا المؤشر قيمة موجبة للفترة (1999-2006)، مما يعني ازدياد الضغط التضخمي في هذه الفترة عن سابقتها. أما بحسب المفهوم الواسع لعرض النقود فإن هذا المؤشر قد اتخذ قيمة موجبة لجميع سنوات الدراسة ما عدا 1992، 1996، 2005، مما يعني زيادة الضغط التضخمي طوال هذه الفترة وفق هذا المفهوم، ومما يؤكد على أن شبه النقود كان لها الدور الأكبر في إحداث هذا الضغط التضخمي.

3- 2- 2 مقياس الإفراط النقدي:

يعتمد هذا المقياس على الاتجاهات المعاصرة في النظرية الكمية للنقود، حيث يقاس التضخم عن طريق حجم الإفراط النقدي في الاقتصاد ونسبته، والذي يمثل كمية النقود الفائضة، التي يتم إصدارها فوق المستوى الأمثل الذي كان لا بد أن يسود في التداول للمحافظة على مستوى الأسعار السائدة، ومن ثم مقارنة هذه الزيادة في كمية النقود مع صافي فائض الطلب، ويقاس حجم الإفراط النقدي ونسبته وفقاً للصيغة التالية (زكي، 1980):

$$M = Qa * Yt - Ms$$

M: حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الأمثل لكمية النقود في الاقتصاد القومي.

Qa: نصيب الوحدة الواحدة من الناتج المحلّي الحقيقي من كمية النقود المتداولة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

Yt: حجم الناتج المحلّي الحقيقي بالأسعار الثابتة.

Ms: كمية النقود المتداولة.

ويجب الانتباه إلى أنه بالرغم من أن هذه المعادلة تقضي بوجود علاقة بين التضخم وحجم كمية النقود، إلا أن ذلك مبني على افتراض ثبات نصيب الوحدة الواحدة من الإنتاج المحلّي الحقيقي من كمية النقود المتداولة، وهذا قد لا يصح أحياناً، إذ أن هناك عاملاً جوهرياً يؤثر في هذه العلاقة، وهو التغير في حجم الإنتاج (توما، 1997).

ويوضح الجدول رقم (5) تطور نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلّي الإجمالي من كمية النقود المتداولة وذلك بحسب المفهوم الضيق لعرض النقد (M1)، والمفهوم الواسع لعرض النقد (M2).

جدول رقم (5)

تطور نصيب الوحدة الواحدة من الناتج المحلي الإجمالي من عرض النقد بحسب المفهوم الضيق (M1)، والمفهوم الواسع (M2)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار (1992) (1)	عرض النقد بالمفهوم الضيق (2) (M1)	عرض النقد بالمفهوم الواسع (3) (M2)	q1=M1/GDP	q2=M2/GDP
1992	3610.5	1716.1	4190.0	0.475	1.161
1993	3777.8	1730.1	4481.8	0.458	1.186
1994	3966.1	1746.2	4841.5	0.440	1.221
1995	4211.7	1745.6	5159.8	0.414	1.225
1996	4299.5	1539.2	5175.3	0.358	1.204
1997	4441.1	1642.4	5576.6	0.370	1.256
1998	4574.6	1613.9	6026.3	0.353	1.317
1999	4730.3	1777.1	6747.6	0.376	1.426
2000	4931.4	2026.7	7434.7	0.411	1.508
2001	5191.1	2119.7	7866.1	0.408	1.515
2002	5491.4	2316.2	8419.1	0.422	1.533
2003	5720.7	2919.8	9465.7	0.510	1.655
2004	6210.7	3192.9	10571.4	0.514	1.702
2005	6649.9	4061.3	12364.0	0.611	1.859
2006	7069.4	4566.5	14109.7	0.646	1.996
المتوسط				**0.451**	**1.451**

*العمود (1): انظر الملحق رقم (1).

*الأعمدة (2)، (3): المصدر، البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي (2004)، عدد خاص+ التقرير السنوي 2007.

*الأعمدة (1) ، (2) ، (3) : بالمليون دينار.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

يلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

1. أنه بالاعتماد على التعريف الضيق لعرض النقود (M1)، فإن نصيب الوحدة الواحدة من الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي شهد تناقصا في بداية فترة الدراسة وتحديداً في السنوات (1992-1998) ما عدا عام 1997 ثم أخذ يتزايد بعد ذلك في الفترة التي تليها (1998-2006)، وقد بلغ نصيب الوحدة الواحدة من الناتج المحلي الإجمالي من عرض النقد بمفهومه الضيق ما نسبته (47.5%) من الدينار عام 1992 و(64.6%) من الدينار عام 2006. وفي المتوسط بلغ نصيب الوحدة الواحدة من الناتج المحلي الإجمالي من عرض النقود بمفهومه الضيق (M1) ما مقداره (45.1%) من الدينار وذلك لكامل فترة الدراسة.

2. وعند الاعتماد على التعريف الموسع لعرض النقد فإن نصيب الوحدة الواحدة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من عرض النقد ظل يتزايد طوال فترة الدراسة (1992-2006) ما عدا عام 1996، وبلغ عام 1992 ما نسبته (116.1%) من الدينار وعام 2006 ما نسبته (199.6%) من الدينار ، وفي المتوسط بلغ نصيب الوحدة الواحدة من الناتج المحلي الإجمالي من عرض النقد ما نسبته (145.1%) من الدينار.

ويوضح الجدول رقم (6) حجم الإفراط النقدي لجميع سنوات الدراسة وذلك بحسب المفهوم الضيق، والمفهوم الواسع لعرض النقود.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول رقم (6)

حجم الإفراط النقدي بحسب المفهوم الضيق لعرض النقد (M1) والمفهوم الواسع (M2)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار (1)(1992)	كمية النقود المثلى بافتراض q=0.451 (2)=(0.451)*(1)	كمية النقود المثلى بافتراض Q=1.451 (3)=(0.451)*(1)	حجم الإفراط النقدي بحسب التعريف الضيق لعرض النقدM1	حجم الإفراط النقدي بحسب التعريف الواسع لعرض النقدM2
1992	3610.5	1628.4	5239.1	87.7	-1046.1
1993	3777.8	1703.8	5481.6	26.3	-999.8
1994	3966.1	1788.7	5754.8	-42.5	-913.3
1995	4211.7	1899.5	6111.2	-153.9	-951.4
1996	4299.5	1939.1	6238.5	-399.9	-163.2
1997	4441.1	2002.9	6444.0	-360.5	-867.4
1998	4574.6	2063.1	6637.7	-449.2	-611.4
1999	4730.3	2133.4	6863.7	-356.3	-116.1
2000	4931.4	2224.1	7155.5	-197.4	279.2
2001	5191.1	2341.2	7532.3	-221.5	333.8
2002	5491.4	2476.6	7968.0	-160.4	451.1
2003	5720.7	2580.0	8300.7	339.8	1165.0
2004	6210.7	2801.0	9011.7	391.9	1559.7
2005	6649.9	2999.1	9649.0	1062.2	2715.0
2006	7069.4	3188.3	10257.7	1378.2	3852.0

*العمود (1): أنظر الملحق رقم (1).

*العمود رقم (1): بالمليون دينار.

ونلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

1. إن حجم الإفراط النقدي بحسب التعريف الضيق لعرض النقود اتخذ قيمة متناقصة بدأت بعام 1992 حيث كان حجم الإفراط النقدي موجباً مما يدل على وجود ضغط تضخمي في هذا العام ثم تلاه عام 1993 بقيمة موجبة أيضاً لكنها أقل من عام 1992، مما يدل على اتجاه الضغط التضخمي نحو الانخفاض في هذه السنة، ثم تلت بعد ذلك الأعوام (1994-2002) حيث كان حجم الإفراط النقدي فيها سالباً، مما يدل على حدوث انكماش كبير في عرض النقد في هذه السنوات وانخفاض الضغط التضخمي فيها وفق هذا المؤشر.

وتلت بعد ذلك الأعوام (2002-2006) لتشهد نمواً في حجم الإفراط النقدي، حيث اتخذ قيمة موجبة ومتزايدة لجميع هذه الأعوام مما يدل على تزايد الضغط التضخمي في هذه

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

الفترة، ونستطيع ملاحظة هذا عند مقارنة حجم الإفراط النقدي بمعدلات التضخم صعوداً وهبوطاً خلال سنوات الدراسة.

2. اتخذ حجم الإفراط النقدي بحسب التعريف الواسع لعرض النقود قيمة سالبة وذلك للسنوات (1992–1999)، مما يدل على انخفاض الضغط التضخمي لهذه السنوات بحسب هذا المفهوم، ثم بعد ذلك أصبحت قيمة الإفراط النقدي موجبة وتتزايد بنسبة متزايدة وذلك للسنوات (2000–2006)، مما يدل على ارتفاع الضغط التضخمي في هذه السنوات وينسجم هذا مع ميل معدّلات التضخم للارتفاع في هذه السنوات.

3- 3 تطور حجم "الفجوة التضخمية" بدلالة صافي فائض الطلب المحلي :

تحدث الفجوة التضخمية وحسب وجهة نظر التحليل الكينزي، عندما يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات، ولا يقابل هذه الزيادة في الطلب زيادة مناظرة في العرض الكلي من هذه السلع والخدمات، إما بسبب وصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل للعوامل الإنتاجية، أو بسبب ضآلة مرونة هذه العوامل، وضعف استجابتها للزيادة الحاصلة في الطلب (Johnson, 1967).

وتقاس الفجوة التضخمية على هذا الأساس وفق معيار فائض الطلب المحلي الإجمالي والذي يحسب وفق الصيغة التالية (عبد الفضيل، 1982):

$$Dx = (Cp + Cg + I + E) - Y$$

حيث:

Dx: فائض الطلب المحلي الإجمالي

Cp: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg: الاستهلاك الحكومي بالأسعار الجارية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

I : الاستثمار بالأسعار الجارية.

E : التغير في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

Y: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وفي الحقيقة فإن جزءا من فائض الطلب المحلي يتم إشباعه عن طريق الاستيراد من الخارج، لذلك فإن صافي فائض الطلب المحلي والذي يمثل الجزء المتبقي من الطلب المحلي الإجمالي، بعد أخذ القطاع الخارجي بعين الاعتبار، والمتمثل في عجز العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، هو الذي يعبر حقيقة عن الفجوة التضخمية، ويشكل ضغطاً تضخمياً يدفع بالأسعار نحو الارتفاع (عبد الفضيل، 1982).

وتقاس الفجوة التضخمية عند أخذ القطاع الخارجي بعين الاعتبار وفق الصيغة التالية (الشبول، 1981):-

الفجوة التضخمية = إجمالي الاستخدامات – إجمالي الموارد

وبالتعويض عما تمثله كل من الاستخدامات والموارد فإن المعادلة السابقة تصبح:-

الفجوة التضخمية = (الاستهلاك العام والخاص + الاستثمار والتغير في المخزون + الصادرات)- (إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة + المستوردات)

وقد تم حساب الفجوة التضخمية في الأردن بدلالة فائض الطلب الإجمالي المحلي، وصافي فائض الطلب المحلي للفترة (1992-2006) وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (7):

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (7)

تطور حجم الفجوة التضخمية في الأردن للفترة (1992-2006).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 1992 (1)	إجمالي الاستهلاك خاص+عام (2)	إجمالي الاستثمار+التغير في المخزون (3)	الانفاق المحلي الإجمالي =(2)+(3) (4)	إجمالي فائض الطلب المحلي (5) =(4)+(1)	نسبة إجمالي فائض الطلب المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي% (6) =(5)/(1)*100%	الصادرات سلع وخدمات بالأسعار الجارية(7)	المستوردات سلع وخدمات بالأسعار الجارية (9)	إجمالي الاستخدامات (8)=(4)+(7)	إجمالي الموارد (10)=(9)+(1)	"الفجوة التضخمية" بدلالة صافي فائض الطلب ا المحلي (11)=(8)-(10)	نسبة الف التضخمية الناتج الم الإجمال (1)*100%
1992	3610.5	3556.5	1208.8	4765.3	1154.7	31.78	1819.9	2974.7	6585.2	6585.3	-0.1	0
1993	3777.8	3651.1	1422.8	5073.9	1296.1	34.31	1962.1	3151.7	7036.0	6929.5	106.5	2.8
1994	3966.1	3921.3	1451.2	5372.5	1406.4	35.46	2093.4	3107.6	7465.9	7073.7	392.2	9.9
1995	4211.7	4157.3	1554.1	5711.4	1499.7	35.61	2438.4	3435.2	8149.8	7646.9	502.9	11.9
1996	4299.5	4655.6	1499.3	6154.9	1855.4	43.15	2597.2	3839.9	8752.1	8139.4	612.7	14.3
1997	4441.1	4959.6	1321.8	6281.4	1839.9	41.43	2532.8	3676.7	8814.2	8118.2	696.0	15.7
1998	4574.6	5478.8	1224.0	6702.8	2128.2	46.52	2515.7	3608.7	9218.5	8183.3	1035.2	22.6
1999	4730.3	5564.3	1246.3	6810.6	2080.3	43.98	2505.4	3537.9	9316.0	8268.2	1047.8	22.2
2000	4931.4	6259.2	1341.4	7600.6	2669.2	54.13	2507.2	4109.2	10107.8	9040.6	1067.2	21.6
2001	5191.1	6619.3	1340.0	7959.3	2768.2	53.33	2677.8	4273.3	10637.1	9464.4	1172.7	22.6
2002	5491.4	6730.0	1365.3	8103.3	2611.9	47.56	3216.7	4526.0	11320.0	10017.4	1302.6	23.7
2003	5720.7	7243.0	1506.5	8749.9	3029.2	52.95	3418.5	4939.7	12168.4	10660.4	1508.0	26.4
2004	6210.7	8324.3	2214.9	10539.2	4328.5	69.69	4211.6	6669.5	14750.8	12880.2	1870.6	30.1
2005	6649.9	9291.0	1999.0	11290.0	4640.1	69.78	3737.0	6086.0	15027.0	12735.9	2291.1	34.5
2006	7069.4	10388.0	2236.0	12624.0	5554.6	78.57	4179.0	6804.0	16803.0	13873.4	2929.6	41.4
متوسط	**4991.8**			**7582.6**	**2590.8**	**49.23**						**20.1**

عمود رقم (1): انظر الملحق رقم (1).

لأعمدة (2)، (3)، (7)، (9)، المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

الأعمدة (1) ، (2) ، (3) ، (4) ، (5) ، (7) ، (8) ، (9) ، (10): بالمليون دينار.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

ونلاحظ من الجدول ما يلي:

1. أظهر فائض الطلب المحلي الإجمالي تغيراً خلال فترة الدراسة تراوح بين الارتفاع في بعض السنوات والانخفاض في أخرى، إلا أنه وعند النظر إلى الاتجاه العام فإنه يظهر نمواً متزايداً على طول فترة الدراسة لاسيما في الفترة (2002-2006).

2. بلغ متوسط قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة (1992-2006) ما مقداره (4991.8) مليون دينار، بينما بلغ متوسط الإنفاق المحلي الإجمالي على الاستهلاك بشقيه والاستثمار الإجمالي لنفس الفترة ما مقداره (7582.6) مليون دينار، وبالتالي فإن متوسط فائض الطلب الإجمالي المحلي لنفس الفترة قد بلغ ما مقداره (2590.8) مليون دينار، أي ما نسبته (49.2%) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنفس الفترة.

3. يعاني الاقتصاد الأردني من اختلال هيكلي بين المعروض الكلي من السلع والخدمات، والذي يعبر عن مقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي، وبين الطلب الكلي على هذه السلع والخدمات، ويتمثل هذا الخلل في قيمة فائض الطلب الإجمالي المحلي الموجبة في جميع السنوات، والتي أظهرت تزايداً في مجمل فترة الدراسة كما أسلفنا سابقاً.

4. عند أخذ القطاع الخارجي بعين الاعتبار فإننا نلاحظ أن "الفجوة التضخمية" (صافي فائض الطلب الإجمالي) كانت تتزايد باستمرار وفي جميع سنوات الدراسة على الرغم من التزايد المستمر في حجم المستوردات، مما يدل على تنامي الطلب المحلي بشكل كبير، ومما يدل أيضاً على الضغط المتواصل على الأسعار نحو الارتفاع.

5. وإذا اعتبرنا نسبة صافي الطلب الإجمالي إلى الناتج المحلي الحقيقي، بمثابة مقياس للفجوة التضخمية في الاقتصاد، فإننا نلاحظ أن هذه النسبة كانت تتزايد طوال فترة الدراسة، ما عدا في العام 2000 حيث انخفضت قليلاً، إلا أنها عاودت الارتفاع بعد ذلك خلال الفترة اللاحقة،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

وبلغت هذه النسبة عام 2006 (41.1%) مقابل (0%) عام 1992، وفي المتوسط بلغت هذه النسبة (20.1%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك لكامل فترة الدراسة.

وبالرغم من اتجاه هذه النسبة نحو الزيادة خلال فترة الدراسة، إلا أننا نلاحظ الانخفاض الكبير الذي طرأ على هذه النسبة عند مقارنتها بمثيلتها لفترات سابقة، حيث بلغ متوسط هذه النسبة في الثمانينات مثلاً، وتحديداً من عام (1980-1990) (327.7%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. (الحنيطي، 1996)، مما يعتبر مؤشراً واضحاً على نجاح السياسات الحكومية التقشفية، والرامية إلى السيطرة على مستوى الطلب الكلي والتي سبق وأشرنا إليه عند تحليلنا لمعدلات التضخم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الرابع

تأثير التجارة الخارجية على التضخم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الرابع
تأثير التجارة الخارجية على التضخم

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية بالغة لجميع الاقتصاديات، وخاصة الاقتصاديات النامية، حيث أنها تشكل المصدر الرئيسي للحصول على التكنولوجيا ورأس المال اللازمة لعملية النمو الاقتصادي.

وبالنسبة للأردن، فإن صغر حجم هذا الاقتصاد ومحدودية موارده، وضيق القاعدة الإنتاجية فيه يجعل اعتماده على التجارة الخارجية اعتماداً كبيراً، ونستطيع أن نرى أهمية قطاع التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الأردني، عندما نعلم أن حجم التجارة الخارجية والذي يساوي مجموع كل من المستوردات والصادرات منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ عام 2006 (11.117) مليار دينار، أي ما نسبته (111.2%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس اعتماداً شبه كلّي في الاقتصاد الأردني على التجارة الخارجية.

ومما يعكس أيضا حساسية هذا الاقتصاد للتقلبات الخارجية ومدى قوة تأثره بها، وخاصة التأثير على مستويات الأسعار المحلية وهو ما يعنينا في هذه الدراسة.

وسوف نقوم في هذا الفصل بتحليل أبرز مؤشرات التجارة الخارجية التي تربط الاقتصاد الأردني بالاقتصاد الدولي، والتي تعتبر بمثابة قنوات لانتقال التضخم من والى هذا الاقتصاد، وحتى يتسنى لنا ذلك سوف نقوم بداية بتوضيح ما هو المقصود بالانتقال الدولي للتضخم .

4- 1 ظاهرة الانتقال الدولي للتضخم :

برزت هذه الظاهرة للوجود نتيجة للسياسة الجديدة التي اتبعتها الدول الرأسمالية الصناعية والرامية إلى السيطرة على معدلات التضخم العالي التي سادت هذه الدول خاصة بعد الأربعينات من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

القرن العشرين، وتمثلت هذه السياسة في تصدير التضخم عبر قنوات التبادل التجاري مع الدول الأخرى، وساعد في ذلك الطبيعة الاحتكارية لاقتصاديات هذه الدول وتمتعها بأسواق تصديرية واسعة للسلع والخدمات. (Parkin, 1977).

وبسبب الطبيعة الخاصة للبلدان النامية، والتي تتسم بتخلف هياكلها الاقتصادية التي تعتمد في الأساس على تصدير مادة أولية أو أكثر للخارج، وعلى الاستيراد المتزايد للسلع الاستهلاكية، والسلع الغذائية، والسلع الإنتاجية من الدول الرأسمالية جعلها أكثر بلدان العالم تأثراً بظاهرة التضخم المستورد. (Cline, 1981).

وكذلك الحال في الاقتصاديات العربية والتي تتسم بالانفتاح – بصورة كبيرة جداً– على السوق العالمية لا سيما في مجال الاستيراد المكثف للسلع والخدمات. (عبد الفضيل، 1982).

4- 2 قنوات انتقال التضخم:

توجد مؤشرات متعددة للتجارة الخارجية تبرز علاقة الاقتصاد الأردني بالاقتصاد الدولي ، ومن أهمها :

4- 2- 1 مؤشر نسبة حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

وتسمى أيضا نسبة أو درجة الانكشاف الاقتصادي، حيث تعتبر هذه النسبة أحد المؤشرات الدالة على موقع التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي، حيث يتخذ الاقتصاديون هذه النسبة معياراً لدرجة انكشاف الاقتصاد أمام التقلبات الخارجية، فارتفاع هذه النسبة يعني زيادة حساسية الاقتصاد المحلي للتقلبات الخارجية والعكس صحيح، وتقاس هذه النسبة على النحو التالي: (عبد الفضيل، 1982).

$$(X+M)/GDP * 100\%$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

ويبين الجدول رقم (8) تطور هذه النسبة في الاردن وذلك للفترة (1992-2006).

جدول رقم (8)

نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (1992-2006)

السنة	الصادرات (1)	المستوردات (2)	الناتج المحلي الإجمالي (3)	التجارة الخارجية (4)=(2)+(1)	درجة الإنكشاف الاقتصادي (5)=(4)/(3)*%100
1992	633.7	2214.0	3610.5	2847.7	78.9
1993	691.3	2453.6	3884.1	3144.9	81.0
1994	793.9	2362.6	4358.2	3156.5	72.4
1995	1004.5	2590.3	4714.6	3594.8	76.2
1996	1039.8	3043.6	4912.2	4083.4	83.1
1997	1067.2	2908.1	5137.4	3975.3	77.4
1998	1046.4	2714.4	5609.9	3760.8	67.0
1999	1051.4	2635.2	5778.3	3686.6	63.8
2000	1080.8	3259.4	5998.7	4340.2	72.4
2001	1352.4	3453.7	6363.8	4806.1	75.5
2002	1556.7	3599.2	6794.0	5155.9	75.9
2003	1675.1	4072.0	7228.8	5747.1	79.5
2004	2306.6	5799.2	8090.4	8105.8	100.2
2005	2570.2	7442.9	8942.0	10013.1	112.0
2006	2929.3	8187.7	9998.0	11117.0	111.2
المتوسط					**81.8**

*الأعمدة (1)، (2)، المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (2004) عدد خاص+ التقرير السنوي (2007).

*العمود (3) المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

*الأعمدة (1) ، (2) ، (3) ، (4):بالمليون دينار.

ونلاحظ في هذا الجدول ما يلي:

1. لقد فاقت قيمة المستوردات قيمة الصادرات في جميع سنوات الدراسة، مما يعني استمرار العجز في الميزان التجاري.
2. شكلت التجارة الخارجية نسبة كبيرة من حجم الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على أن هناك حالة مفرطة من الإنكشاف الاقتصادي، فوفقاً لمعايير درجة الإنكشاف الاقتصاد، يعتبر الاقتصادي منكشفاً إذا بلغت نسبة التجارة الخارجية من حجم الناتج المحلي الإجمالي (40%) فأكثر. (Hinricks, 1967).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وقد بلغ متوسط هذه النسبة لكامل فترة الدراسة ما مقداره (81.8%) وهي نسبة مرتفعة جدا مما يعكس الأثر السلبي لذلك والمتمثل في الصعوبة التي تواجهها كل من السياسة النقدية والمالية في تنفيذ أهدافها، ويدعم هذه النتيجة التي توصلت إليها مشعل (2001)، حيث وجدت أن مضاعف الإنفاق الحكومي في حالة الاقتصاد المغلق بالنسبة للأردن بلغ (1.12) في حين انخفضت هذه القيمة إلى (0.76) في حال أخذ القطاع الخارجي بعين الاعتبار، وذلك بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستيراد.

كما يدل ارتفاع نسبة الانكشاف الاقتصادي على الأهمية الكبيرة للمستوردات في تحديد مستوى الاسعار المحلية خاصة وأن الاقتصاد الأردني يعتبر متأثرا بالأسعار الدولية، ولا يستطيع التأثير بها بسبب صغر حجم هذا الاقتصاد.

3. بلغت أعلى قيمة لمؤشر الإنكشاف الاقتصادي عام 2005 حيث بلغت (112.0%)، في حين بلغت أدنى قيمة لهذا المؤشرعام 1999 ومقدارها (63.8%).

4. عند مقارنة نسبة الإنكشاف الاقتصادي في فترة هذه الدراسة والبالغة (81.8%) بفترات سابقة نجد أنها قد ارتفعت كثيراً، حيث بلغت هذه النسبة للفترة (1969-1993)، (70%) من الناتج المحلي الإجمالي (الحنيطي، 1996).

ويعكس الارتفاع المتواصل في هذه النسبة الأهمية المتزايدة للتجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الاردني، مما يجعله اقتصاداً شديد الحساسية إزاء التقلبات الاقتصادية الدولية، وسريع التأثر بها مع عدم القدرة على تفادي الأضرار الناجمة عن ذلك.

4- 2- 2 مؤشر نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

وينطبق على هذه النسبة ما ينطبق على سابقتها، من حيث إن ارتفاعها يعني زيادة حساسية الاقتصاد المحلي للتقلبات الدولية والعكس بالعكس (زكي، 1986).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

ويوضح الجدول رقم (9) تطور هذه النسبة في الاقتصاد الأردني.

جدول رقم (9)

نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي والميل الحدي للاستيراد والمرونة الدخلية للطلب على المستوردات (1992-2006)

السنة	نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (1)	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات بأسعار (1992) (2)	الميل الحدي للاستيراد (3)	المرونة الدخلية للطلب على المستوردات (4)
1992	61.3	100.0	-1.45	-3.22
1993	63.2	101.6	0.88	1.25
1994	54.2	98.8	-0.19	-0.33
1995	54.9	111.9	0.61	1.25
1996	62.1	122.0	2.29	4.25
1997	56.6	119.4	-0.60	-0.80
1998	48.4	118.4	-0.41	-0.78
1999	45.6	115.5	-0.47	-1.0
2000	54.3	118.3	2.83	6.00
2001	54.3	121.0	0.53	1.00
2002	53.1	123.3	0.34	0.57
2003	56.3	136.4	1.09	2.17
2004	71.8	158.2	2.03	3.50
2005	83.2	175.0	1.91	2.55
2006	81.9	194.1	0.71	0.14
المتوسط	**60.1**		**0.67**	**1.10**

***العمود (1): احتسبت بناءً على البيانات الواردة في جدول رقم (8).**

***العمود (2)، المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (2004)، عدد خاص+ التقرير السنوي (2006).**

***العمود (3): احتسبت عن طريق أخذ التغير في المستوردات مقسوماً على التغير في الناتج المحلي الإجمالي.**

***العمود (4): احتسبت عن طريق أخذ التغير النسبي للمستوردات مقسوماً على التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي.**

ونلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

1. ارتفاع نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، اذ بلغت أدنى قيمة لهذه النسبة (45.6%) عام 1999، في حين بلغت أعلى قيمة لهذه النسبة (83.2%) عام 2005، وفي المتوسط بلغت هذه النسبة (60.1%)، وذلك لجميع سنوات الدراسة. وهي نسبة مرتفعة جدا، وتفوق كثيراً النسبة المعتمدة في مثل هذا المقياس والتي تبلغ (20%) في الناتج المحلي الإجمالي (Hinricks, 1967).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

2. اتجاه الرقم القياسي لأسعار المستوردات نحو الارتفاع، وخاصة في الفترة (2000-2006) وهي نفس الفترة التي شهدت اتجاه معدلات التضخم نحو التزايد في كل سنواتها مما يشير إلى الارتباط بين معدلات الاسعار المحلية، ومعدلات أسعار المستوردات، ولقد تضاعف الرقم القياسي لأسعار المستوردات بمقدار الضعف تقريباً خلال فترة الدراسة حيث بلغ عام 1992 (100%)، مقابل (194.1%) عام 2006 وبنسبة نمو بلغت في المتوسط (6%).

3. بلغ الميل الحدي للاستيراد في المتوسط ما قيمته (0.67) خلال فترة الدراسة وبلغت المرونة الدخلية للاستيراد في المتوسط ما قيمته (1.10)،(على افتراض ان المرونة السعرية تساوي صفر) وهي قيمة مرتفعة وتعني أن ارتفاع الدخل القومي بمقدار (1%) قد أدى إلى ازدياد الطلب على المستوردات بنسبة (1.10%) أي أن نسبة النمو في المستوردات قد فاقت نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤكد اعتماد الاقتصاد الأردني على المستوردات بشكل عال.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

ويبين الجدول رقم (10) أثر الكمية والسعر في أحداث التغير في قيمة المستوردات.

جدول رقم (10)

أثر الكمية والسعر في أحداث التغير في قيمة المستوردات (1992-2006)

السنة	قيمة المستوردات (1)	نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (2)	قيمة المستوردات الحقيقية بأسعار 1992 (3)=(1)/(GDp def1992)	التغير الإجمالي عن عام 1992 (4)=(1)-(2214.0)	أثر الكمية (5)=(3)-(2214.0)	أثر السعر (6)=(1)-(3)
1992	2214.0	61.3	2214.0	0	0	0
1993	2453.6	63.2	2386.5	239.6	172.5	67.1
1994	2362.6	54.2	2150.0	148.6	-64.0	212.6
1995	2590.3	54.9	2314.0	376.3	100.0	276.3
1996	3043.6	62.1	2664.0	829.6	450.0	379.6
1997	2908.1	56.6	2514.1	694.1	300.1	394.0
1998	2714.4	48.4	2213.5	500.4	-0.5	500.9
1999	2635.2	45.6	2157.3	421.2	-56.7	477.9
2000	3259.4	54.3	2679.5	1045.4	465.5	579.9
2001	3453.7	54.3	2817.3	1239.7	603.3	636.4
2002	3599.2	53.1	2909.1	1385.2	695.1	690.1
2003	4072.0	56.3	3222.5	1858	1008.5	849.5
2004	5799.2	71.8	4451.7	3585.2	2237.7	1347.5
2005	7442.9	83.2	5535.4	5228.9	3321.4	1907.5
2006	8187.7	81.9	5789.6	5973.7	3575.6	2398.1

* العمود (1):المصدر البنك المركزي الأردني ،التقرير السنوي (2004)عدد خاص +التقرير السنوي (2007).
* العمود (2): انظر الجدول رقم(9).
* الأعمدة (5) ،(6): احتسبت على أساس افتراض ثبات أنواع السلع وأوزانها ،وافتراض ثبات الكميات حسب التركيب السلعي للمستوردات خلال فترة الدراسة.
* الأعمدة (1) ، (3) ، (4) ، (5) ، (6): بالمليون دينار

ونلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

1. بالنسبة لتأثير الكمية على الزيادة في قيمة المستوردات، فإننا نلاحظ أن كمية المستوردات كانت تتذبذب صعوداً وهبوطاً في الفترة (1992-2000)، إلا أنها أخذت في التزايد بعد ذلك في الفترة اللاحقة (2000-2006).
2. أما تأثير الأسعار فإنه كان في تزايد مستمر طوال فترة الدراسة ما عدا عام 1999، حيث انخفض قليلاً ثم عاد للارتفاع بعد ذلك حتى نهاية فترة الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

3. فاق تأثير الأسعار في إحداث الزيادة في قيمة المستوردات تأثير الكميات، وذلك لجميع سنوات الدراسة.

4- 2- 3 مؤشر التركيب السلعي للمستوردات:

ولأن المستوردات تساهم في سد احتياجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية، والوسيطة، والرأسمالية، التي يعجز الجهاز الإنتاجي المحلي عن توفيرها، لذلك فإن التركيب السلعي للمستوردات يعطي فكرة عن النمط الاستهلاكي السائد في الاقتصاد المحلي، فإذا كانت السلع الغذائية، والسلع الوسيطة، تشكل نسبة كبيرة في المستوردات، فمعنى ذلك أن تأثير التغيرات في الأسعار العالمية على الأسعار المحلية سيكون كبيراً، والعكس صحيح إذا انخفضت هذه النسبة (زكي، 1980).

ويبين الجدول رقم (11) طبيعة التركيب السلعي للمستوردات في الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة (1992-2006).

جدول رقم (11)

التركيب السلعي للمستوردات (1992-2006)

السنة	المستوردات (1)	السلع الاستهلاكية		السلع الوسيطة والمواد الخام		السلع الرأسمالية		السلع الأخرى	
		القيمة (2)	%	القيمة (3)	%	القيمة (4)	%	القيمة (5)	%
1992	2214.0	353.6	16.7	1163.0	52.5	461.3	20.8	36.0	1.6
1993	2453.6	555.8	22.7	1297.6	52.9	562.7	22.9	37.5	1.5
1994	2362.6	551.9	23.4	1269.3	53.7	529.5	22.4	11.9	0.5
1995	2590.3	600.4	23.2	1428.5	55.1	547.5	21.1	13.9	0.5
1996	3043.6	727.1	23.9	1650.9	54.2	664.9	21.8	0.6	0
1997	2908.1	706.1	24.3	2152.1	74.0	649.3	22.3	0.7	0
1998	2714.4	762.4	28.1	1360.8	50.1	589.9	21.7	1.2	0
1999	2635.2	782.9	29.7	1307.3	49.6	533.6	20.2	11.4	0.4
2000	3259.4	984.9	30.2	1625.7	49.9	575.6	17.7	73.2	2.2
2001	3453.7	915.8	26.5	1822.5	52.8	668.3	19.4	47.1	1.4
2002	3599.2	964.1	26.8	1902.7	52.9	665.6	18.5	67.8	1.9
2003	4072.0	1048.3	25.7	2235.1	54.9	704.5	17.3	84.1	2.1
2004	5799.2	1402.1	24.2	3279.8	56.6	1015.3	17.5	102.0	1.7
2005	7442.9	1810.7	24.3	4075.8	54.8	1418.2	19.1	138.2	1.8
2006	8187.7	2100.8	25.7	4495.9	54.9	1445.2	17.7	145.8	1.8
المتوسط			**25.0**		**54.6**		**20.0**		**1.2**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

*الأعمدة (1)، (2)، (3)، (4)، (5)، المصدر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي (2004) عدد خاص+ التقرير السنوي (2007).

*احتسبت النسب من قبل الباحثة.

* الأعمدة (1)، (2)، (3)، (4)، (5): بالمليون دينار.

ونلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

1. شكلت السلع الاستهلاكية في المتوسط ما نسبته (25.0%) من إجمالي المستوردات، وهي نسبة مرتفعة،أما السلع الوسيطة والمواد الخام فقد شكلت في المتوسط ما نسبته (54.6%) من إجمالي المستوردات، وهي تشكل نصف المستوردات تقريباً، وبلغ مجموع نسبة السلع الاستهلاكية، والسلع الوسيطة، والمواد الخام إلى إجمالي المستوردات ما قيمته (79.6%) في المتوسط لجميع سنوات الدراسة، وهي نسبة عالية جداً وتؤكد على مدى قدرة التغير في الأسعار العالمية على التأثير على مستويات الأسعار المحلية في الأردن.
2. أما بالنسبة للسلع الرأسمالية فلقد شهدت نسبتها إلى إجمالي المستوردات تراجعاً في نهاية فترة الدراسة عن بدايتها، فلقد بلغت (20.8%) من إجمالي المستوردات عام 1992 في مقابل (17.7%) عام 2006، وشكلت في المتوسط (20.0%) من إجمالي المستوردات. ويمكن تفسير هذا الانخفاض في المستوردات من السلع الرأسمالية، بأن عملية التنمية في المدى الطويل تعمل على بناء قاعدة أساسية للسلع الرأسمالية مما يقلل من المستوردات منها (زكي، 1980).
3. أما السلع الأخرى فكانت أهميتها ضئيلة، وبقيت كذلك طوال فترة الدراسة وبلغت في المتوسط ما نسبته (1.2%) من إجمالي المستوردات.
4. وفي دراسة بني أحمد، (1996) عن العوامل التي تؤثر على تجارة الاردن الخارجية، وجد الباحث أن نسبة المستوردات من السلع الاستهلاكية لفترة الثمانينات وتحديدا (1980-1989)، قد شكلت في المتوسط ما نسبته (35.6%) من إجمالي المستوردات، في حين شكلت

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المستوردات من السلع الوسيطة والمواد الخام لنفس الفترة ما نسبته في المتوسط (37.2%) من إجمالي المستوردات، وشكلت المستوردات من السلع الرأسمالية لنفس الفترة أيضا في المتوسط ما نسبته (24.8%) من إجمالي المستوردات.

وعند مقارنة هذه النسب، بالنسب التي حصلنا عليها في هذه الدراسة نلاحظ التغير الهيكلي الذي طرأ على التركيب السلعي للمستوردات حيث نلاحظ تراجع نسبة السلع الإستهلاكية، والسلع الرأسمالية، إلى إجمالي المستوردات، في مقابل ازدياد نسبة السلع الوسيطة والمواد الخام.

ويعزى سبب هذه التغيرات الهيكلية في تركيب المستوردات إلى التغير الهيكلي الذي طرأ على تركيبة الاقتصاد الاردني، والتركيز على التصنيع، وإحلال المنتجات الصناعية محل المستوردات، بالإضافة إلى سياسة تشجيع الصناعات التصديرية (الهزايمة، 1993).

4- 2- 4 مؤشر التوزيع الجغرافي للمستوردات:

يظهر من خلال هذا المؤشر مدى اعتماد الاقتصاد المحلي على عدد محدود من الدول الأخرى في تعامله الخارجي، وإذا كانت هذه الدول تعاني من مشكلة التضخم فإن هذا بالتأكيد سوف ينعكس على معدلات التضخم المحلية (زكي، 1986).

ويوضح الجدول رقم (12) التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية خلال فترة الدراسة (1992-2006).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (12)

التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية (1992-2006)

السنة	الدول العربية		الدول الأوروبية		أمريكـــا		الصين الشعبية		الهنـــد		اليابـــان		البلدان الأخرى	
	القيمة (1)	%	القيمة (2)	%	القيمة (3)	%	القيمة (4)	%	القيمة (5)	%	القيمة (6)	%	القيمة (7)	%
1992	462.1	20.9	854.9	38.6	246.2	11.1	52.1	2.4	31.2	1.4	132.2	6.0	435.4	19.7
1993	498.8	20.3	985.2	40.2	311.5	12.7	50.6	2.1	43.5	1.8	123.6	5.0	4404	17.9
1994	530.5	22.5	1000.3	42.3	232.5	9.8	62.5	2.6	38.9	1.6	93.6	4.0	404.2	17.1
1995	608.5	23.5	1025.8	39.6	240.5	9.3	59.1	2.3	48.7	1.9	91.4	3.5	516.2	19.9
1996	761.8	25.0	1146.7	37.7	294.9	9.7	63.6	2.1	52.7	1.7	126.9	4.2	596.9	19.6
1997	683.0	23.5	1160.1	39.9	275.1	9.5	72.3	2.5	54.3	1.9	147.7	5.0	515.7	17.7
1998	521.6	19.2	1082.7	39.9	258.1	9.5	71.9	2.6	48.9	1.8	158.9	5.1	572.2	21.1
1999	569.3	21.6	1008.0	38.3	259.7	9.9	83.7	3.2	42.3	1.6	166.2	6.3	505.9	19.2
2000	773.7	23.7	1248.1	38.3	322.1	9.9	125.6	3.9	45.6	1.4	127.8	3.9	616.5	18.9
2001	823.2	23.8	1089.5	31.5	280.7	8.1	168.6	4.9	52.1	1.5	124.1	3.6	723.4	20.9
2002	907.9	25.2	1219.5	33.9	278.6	7.7	336.9	9.4	58.3	1.6	112.4	3.1	785.6	21.8
2003	1121.8	27.5	1272.2	31.2	276.2	6.8	322.4	7.9	60.3	1.5	141.5	3.5	877.6	21.6
2004	1776.0	30.6	1711.3	29.5	393.9	6.8	489.3	8.4	103.2	1.8	189.9	3.3	1135.6	19.6
2005	2516.0	33.8	2222.9	29.9	417.0	5.6	686.7	9.2	104.4	1.4	210.4	2.8	1285.5	17.3
2006	2930.3	35.8	2238.5	27.3	393.3	4.8	860.4	10.5	118.9	1.5	253.4	3.1	1392.9	17.0
متوسط	25.1		35.9		8.7		4.8		1.6		4.2			19.3

***الأعمدة (1)، (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، (7)، المصدر: البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي (2004) عدد خاص+ التقرير السنوي (2007)+ التقارير الشهرية (أعداد متفرقة).**

***احتسبت النسب من قبل الباحثة.**

*** الأعمدة (1)، (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، (7): بالمليون دينار.**

ونلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

1. احتلت الدول الأوروبية مركز الصدارة في اعتماد الاقتصاد الأردني عليها في تلبية حاجاته من المستوردات، حيث بلغت قيمة مستوردات الأردن من الدول الأوروبية عام 1992 ما مقداره (854.9) مليون دينار وارتفعت إلى (2238.5) مليون دينار عام 2006، وبلغت نسبة هذه المستوردات في المتوسط (35.9%) من إجمالي المستوردات، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة مستوردات الأردن من السلع الرأسمالية من هذه الدول نظرا لجودتها ومنافستها للسلع الأخرى في السوق الدولية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

2. أما مستوردات الأردن من الدول العربية فتأتي في المرتبة الثانية، حيث بلغت عام 1992 (462.1) مليون دينار، وارتفعت إلى (2930.3) مليون دينار عام 2006، وبلغت المستوردات من الدول العربية في المتوسط (25.1%) من إجمالي المستوردات وقد مالت هذه النسبة إلى الارتفاع منذ بداية عام 2004، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، والذي يشكل الجزء الأكبر من مستورداتنا من هذه الدول.

3. أما المركز الثالث، فقد احتله بند (البلدان الأخرى) حيث بلغت قيمة مستورداتنا من هذه الدول عام 1992 ما مقداره (435.4) مليون دينار، وارتفعت إلى (1392) مليون دينار عام 2006، وبلغت نسبة هذه المستوردات في المتوسط (19.3%) من إجمالي المستوردات.

4- 2- 5 مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تؤثر الصادرات في مستويات الأسعار المحلية من حيث تأثيرها على الكميات المعروضة من السلع والخدمات في السوق المحلي، وبالتالي فإنها تؤثر في أسعار هذه السلع والخدمات. (Dexter, et al., 2005).

ويتوقف التصدير على وجود فائض للتصدير وعلى كفاءة ونوعية المنتجات ، ويكون الاقتصاد بحاجة الى التصدير لتمويل المستوردات من ناحية ، والاسراع في خطوات التنمية الاقتصادية من ناحية اخرى ، وان تصدير الفوائض من شانه ليس فقط تمويل المستوردات ، لا بل حفز الاستثمار في انشطة اخرى من بينها الاحلال محل المستوردات مما يسهم ايجابيا في زيادة الانتاج المحلي ، وخفض معدلات التضخم .(عزيز والفاخري ، 1991).

ويوضح الجدول رقم (13) نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1992-2006).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (13)

نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات (2006-1992)

السنة	الصادرات (1)	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (2)	الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات بأسعار 1992 (3)
1992	633.8	16.0	100.0
1993	691.3	16.7	101.0
1994	794.0	18.2	105.8
1995	1004.5	21.7	123.2
1996	1039.8	22.0	131.0
1997	1067.2	21.9	127.2
1998	1046.4	20.8	120.1
1999	1051.4	20.2	117.2
2000	1080.8	19.9	112.1
2001	1352.4	23.7	113.5
2002	1556.7	25.8	113.9
2003	1675.1	26.6	114.1
2004	2306.6	33.8	128.1
2005	2570.2	35.2	146.7
2006	2929.3	37.7	160.8
المتوسط		**24.0**	

*الأعمدة (1)، (2): احتسبت بناء على البيانات الواردة في جدول رقم (8).

*العمود (3)، المصدر: البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي (2004) عدد خاص+ التقرير السنوي (2007).

*العمود رقم (1): بالمليون دينار.

ونلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

1. بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 1992 ما نسبته (16.0%) ووصلت إلى (37.7%) عام 2006.
2. نلاحظ النمو المتزايد في هذه النسبة خلال مدة سنوات الدراسة على الرغم من تراجعها في بعض السنوات، وتحديداً في الأعوام (1996-2000) إلا أنها عادت إلى الارتفاع بعد ذلك وبلغت هذه النسبة في المتوسط (24.0%) من إجمالي الدخل القومي خلال فترة الدراسة.
3. اتجاه الرقم القياسي لأسعار الصادرات نحو الارتفاع في الفترة (1992-1996) ثم عاد للانخفاض في الفترة التالية (1996-2000) ثم عاد للارتفاع بعد ذلك مرة أخرى في الفترة (2000-2006)، وفي المجمل ارتفع الرقم القياسي لأسعار الصادرات في نهاية فترة الدراسة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

عن بدايتها بما يفوق النصف تقريباً حيث بلغ (100%) عام 1992، وارتفع إلى (160.8%) عام 2006 وبلغت نسبة النمو في المتوسط في هذا الرقم (3.4%).

ويبين الجدول رقم (14) أثر الكمية والسعر في أحداث التغير في قيمة الصادرات الكلية.

جدول رقم (14)

أثر الكمية والسعر في أحداث التغير في قيمة الصادرات (1992-2006)

السنة	قيمة الصادرات (1)	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (2)	قيمة الصادرات الحقيقية بأسعار 1992 (3)=(1)/(GDp def1992)	التغير الإجمالي عن عام 1992 (4)=(1)-(633.8)	أثر الكمية (5)=(3)-(633.8)	أثر السعر (6)=(1)-(3)
1992	633.8	16.0	633.8	0	0	0
1993	691.3	16.7	672.3	57.5	38.5	19.0
1994	794.0	18.2	722.5	106.2	88.7	71.5
1995	1004.5	21.7	897.4	370.7	263.6	107.0
1996	1039.8	22.0	910.1	406.0	276.3	129.7
1997	1067.2	21.9	922.6	433.4	288.8	144.6
1998	1046.4	20.8	853.3	412.6	219.5	193.1
1999	1051.4	20.2	860.7	417.6	226.9	190.7
2000	1080.8	19.9	888.5	447.0	254.7	192.3
2001	1352.4	23.7	1103.2	718.6	469.4	249.2
2002	1556.7	25.8	1258.2	923.1	624.4	298.5
2003	1675.1	26.6	1325.7	1041.3	691.9	349.4
2004	2306.6	33.8	1770.6	1672.8	1136.8	536.0
2005	2570.2	35.2	1911.5	1936.4	1277.7	658.7
2006	2929.3	37.7	2071.3	225.5	1437.5	858.0
المتوسط		**24.0**				

***الأعمدة (1)، (2)، انظر الجدول رقم (12).**

***العمود (3): احتسب بناء على البيانات الواردة في جدول رقم (12)، والملحق رقم (1).**

*** الأعمدة (1)، (3)، (4)، (5)، (6): بالمليون دينار.**

ونلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

1. إذا ما نظرنا إلى أثر الكمية في إحداث التغير في قيمة الصادرات، فإننا نلاحظ أن هذا الأثر كان يتزايد بشكل مستمر خلال سنوات الدراسة عدا عام 1998، حيث انخفضت كميات الصادرات في هذا العام عن العام الذي سبق إلا أنها عادت للارتفاع بعد ذلك، في الأعوام التالية حتى نهاية فترة الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

2. أما أثر السعر فقد اتجه كذلك نحو الزيادة في جميع سنوات الدراسة عدا عام 1999. وبشكل عام، فإن تأثير الكمية في إحداث التغير في قيمة الصادرات كان يفوق تأثير السعر، وذلك لجميع سنوات الدراسة.

4- 2- 6. مؤشر التركيب السلعي للصادرات:

ولأنه كلما كانت السلع الاستهلاكية والمواد الخام والسلع الوسيطة تشكل نصيباً أكبر من هيكل الصادرات الكلية، فإن تأثيرها على المعروض الكلي من هذه السلع وبالتالي المستويات العامة لأسعار هذه السلع سيكون أكبر، وعلى هذا الأساس فإن هيكل الصادرات يعتبر مؤشراً مهما في هذا السياق.

ويظهر الجدول رقم (15) التركيب السلعي للصادرات في الأردن.

جدول رقم (15)

التركيب السلعي للصادرات في الأردن (1992-2006)

السنة	الصادرات (1)	السلع الاستهلاكية		المواد الخام والسلع الوسيطة		السلع الرأسمالية		السلع الأخرى	
		القيمة (2)	%	القيمة (3)	%	القيمة (4)	%	القيمة (5)	%
1992	633.8	214.7	33.9	397.6	62.7	21.5	3.4	27	4.3
1993	961.3	301.3	31.3	531.5	55.3	38.4	4.0	64	6.7
1994	794.0	307.8	38.8	434.6	54.7	51.5	6.5	0	0
1995	1004.5	412.1	41.0	550.9	54.9	41.5	4.1	0	0
1996	1039.8	407.6	39.2	608.5	58.5	23.5	2.3	222	21.4
1997	1067.2	507.0	47.5	529.4	49.6	30.7	2.9	50	4.7
1998	1046.4	457.5	43.7	558.1	53.3	30.7	2.9	2	0.2
1999	1051.4	417.6	39.7	591.9	56.3	41.8	4.0	87	8.3
2000	1080.8	450.4	41.7	578.0	53.5	52.2	4.8	134	12.4
2001	1352.4	625.6	46.3	642.0	47.5	84.7	6.3	1	0.1
2002	1556.7	830.7	53.4	654.5	42.0	71.4	4.6	35	2.2
2003	1675.1	985.8	58.9	643.4	38.4	45.8	2.7	0	0
2004	2306.6	1406.5	61.0	842.4	36.5	57.7	2.5	0	0
2005	2570.2	1584.1	61.6	920.3	35.8	65.8	2.6	0	0
2006	2929.3	1797.7	61.4	1042.8	35.6	88.4	3.0	0.4	0
المتوسط			**46.6**		**49.0**		**3.8**		**4.0**

***الأعمدة (1)، (2)، (3)، (4)، (5)، المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (2004) عدد خاص + التقرير السنوي (2007).**

*** الأعمدة (1)،(2) ، (3)، (4)، (5): بالمليون دينار.**

***احتسبت النسب من قبل الباحثة.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ونلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

1. ارتفاع نسبة السلع الوسيطة والمواد الخام من إجمالي الصادرات الكلية، حيث بلغت هذه النسبة (62.7%) عام 1992، و(35.6%) عام 2006، وشكلت في المتوسط ما نسبته (49.0%)، وذلك لكامل فترة الدراسة.

2. وعلى الرغم من اتجاه نسبة المواد الخام والسلع الوسيطة من إجمالي الصادرات إلى الانخفاض في نهاية فترة الدراسة عن بدايتها، إلا أن ذلك كان في مقابل ارتفاع نسبة الصادرات من السلع الاستهلاكية حيث بلغت هذه الأخيرة ما نسبته (33.9%) في عام 1992، وما نسبته (61.4%) في عام 2006، ونلاحظ الزيادة الملحوظة في هذه النسبة في نهاية فترة الدراسة عن بدايتها. وفي المتوسط بلغت هذه النسبة (46.6%) وذلك لكامل فترة الدراسة.

3. بلغ مجموع متوسط نسبة كل من الصادرات من السلع الاستهلاكية، والسلع الوسيطة والمواد الخام إلى إجمالي الصادرات ما نسبته (95.6%) من إجمالي الصادرات، وهي نسبة مرتفعة جداً وتشير إلى ارتفاع الأثر الذي يمكن أن تتركه كميات الصادرات من هذه السلع على المعروض المحلي منها، وبالتالي التأثير في المستوى العام لأسعار هذه السلع.

4. لم تشكل السلع الرأسمالية والسلع الأخرى إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات الكلية وبلغت هذه النسبة في المتوسط (3.8%)، (4.0%) على التوالي لكامل فترة الدراسة.

4- 2- 7. حساب التضخم المستورد:

تورد الأدبيات الاقتصادية مجموعة من الأساليب لحساب التضخم المستورد نعرضها للتعرف على إمكانية استخدامها في حساب التضخم المستورد في الأردن:

1. يعتمد الأسلوب الأول على صيغة المعادلة التالية: (زكي، 1980).

$$\text{معدل التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة المستوردات}}{\text{قيمة الناتج القومي الإجمالي}} * \text{معدل التضخم العالمي} \quad \ldots\ldots(1)$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

2. يعتمد الأسلوب الثاني على صيغة المعادلة التالية (صادق، 1979).

$$\text{معدّل التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة المستوردات}}{\text{الإنفاق المحلي}} * \text{معدل التضخم العالمي} \quad \ldots\ldots(2)$$

ونلاحظ أن الفرق بين الأسلوب الأول والثاني هو اختيار المقام، ففي المعادلة الأولى متغير المقام هو الناتج القومي الإجمالي، أما في الأسلوب الثاني فمتغير المقام هو الإنفاق المحلي، وعند استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر على التضخم يكون الإنفاق المحلي أكثر ارتباطاً معه، أما عند استخدام الرقم القياسي الضمني كمؤشر على التضخم يكون متغير الناتج القومي الإجمالي هو الأنسب، ومن ناحية أخرى فإن الناتج القومي الإجمالي يزيد عادة عن الإنفاق المحلي مما يؤدي إلى تخفيض قيمة التضخم المستورد.

3. أما الأسلوب الثالث فيعتمد على صيغة كل من المعادلتين التاليتين. (زكي، 1980).

$$\text{معدّل التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار المستوردات}}{\text{إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية}} * 100\% \quad \ldots\ldots(3)$$

$$\text{صافي معدّل التضخم المستورد} = \frac{\text{الفرق بين الخسائر الناجمة عن ارتفاع المستوردات والمكاسب الناتجة عن ارتفاع أسعار الصادرات}}{\text{إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية}} * 100\% \quad \ldots(4)$$

وبالرغم من أن كلتا هاتين المعادلتين تشيران إلى التضخم المستورد، إلا أن الرقم الذي نحصل عليه من تطبيق المعادلة رقم (3) هو عبارة عن نسبة زيادة تكلفة المستوردات إلى الأنفاق القومي، والرقم الذي نحصل عليه من تطبيق المعادلة رقم (4) هو عبارة عن تغير الميزان التجاري الناتج عن تغير أسعار الصادرات والمستوردات إلى الإنفاق القومي، وبالتالي فإنها لا تصلح للتعبير عن التضخم المستورد (صادق، 1979).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ولقد قمنا بحساب التضخم المستورد في الأردن لجميع سنوات الدراسة باستخدام مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك للدلالة على التضخم المحلي واستخدام المعادلة رقم (2):

$$\text{معدّل التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة المستوردات}}{\text{الإنفاق المحلي}} * \text{معدل التضخم العالمي}$$

وذلك على النحو المبين في جدول رقم (16).

جدول رقم (16)

حساب التضخم المستورد ونسبة مساهمته في التضخم المحلّي للفترة (1992-2006)

السنة	المستوردات (1)	الإنفاق المحلي (2)	نسبة المستوردات إلى الإنفاق المحلي (3)=(1)÷(2)	معدل التضخم العالمي (4)	التضخم المستورد (5)=(4)/(3)	التضخم المحلي (6)	نسبة التضخم المستورد الى التضخم المحلي % (7)=(5)÷(6)
1992	2214.0	4765.1	46.5	35.9	16.7	4.0	417.5
1993	2453.6	5074.1	48.4	34.4	16.7	3.3	506.0
1994	2362.6	5372.6	44.0	27.8	12.3	3.5	351.4
1995	2590.3	5711.4	45.4	14.4	6.5	2.4	270.8
1996	3043.6	6155.6	49.4	8.5	4.2	6.5	64.6
1997	2908.1	6281.3	46.3	5.9	2.7	3.0	90.0
1998	2714.4	6703.5	40.5	5.4	2.2	3.1	71.1
1999	2635.2	6811.3	38.7	5.0	1.9	0.6	316.7
2000	3259.4	7574.4	43.0	4.2	1.8	0.7	257.1
2001	3453.7	7929.6	43.6	4.0	1.7	1.7	100.0
2002	3599.2	8060.6	44.7	3.3	1.5	1.8	83.3
2003	4072.0	8713.7	46.7	3.5	1.6	2.3	69.6
2004	5799.2	10496.3	55.2	3.6	2.0	2.6	76.9
2005	7442.9	11290.0	65.9	3.7	2.4	3.5	68.6
2006	8187.7	12624.0	64.9	3.6	2.3	6.2	37.1
المتوسط	**8187.7**		**48.2**		**5.1**		**185.4**

***العمود رقم (1): انظر الجدول رقم (8)**

***العمود رقم (2): انظر الجدول رقم (7).**

***العمود رقم (4): النشرة الشهرية الصادرة عن صندوق النقد الدولي (عدد شهر مايو) (2007).**

***العمود رقم (6): انظر الجدول رقم (1).**

***الأعمدة (1) ، (2): بالمليون دينار.**

ونلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

1. ارتفاع نسبة المستوردات إلى الإنفاق المحلي حيث لم تنخفض في أحسن أحوالها عن (38.7%) وذلك عام 1999، في حين بلغت أعلى قيمة لهذه النسبة (65.9%) عام 2005، ونلاحظ أيضا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

تذبذب هذه النسبة ارتفاعاً وهبوطاً في الفترة (1992–1999)، إلا أنها اتسمت بالارتفاع المتواصل في الفترة اللاحقة (1999–2006) ما عدا عام 2006، حيث انخفضت ولكن بنسبة بسيطة، وفي المتوسط بلغت هذه النسبة (48.2%) وذلك لكامل فترة الدراسة.

2. ارتفاع معدل التضخم العالمي بشكل كبير في بداية فترة الدراسة، وتحديداً في الأعوام 1992، 1993، 1994، 1995، حيث بلغ (35.9%)، (34.4%)، (27.8%)، (14.4%) على التوالي إلا أننا نلاحظ اتجاه هذا المعدل نحو الانخفاض وخاصة في الفترة (1992–2002)، ثم اتجه بعد ذلك إلى الارتفاع في الفترة التي تليها وتحديدا من (2002–2006).

3. تغيرت نسبة التضخم المستورد نتيجة لتغير نسبة المستوردات إلى الإنفاق المحلي، وتغير معدّل التضخم العالمي، حيث بدأت هذه النسبة مرتفعة في الأعوام 1992، 1993، 1994، 1995 وبلغت (16.7%)، (16.7%)، (12.3%)، (6.5%) على التوالي وذلك بالرغم من اتجاهها نحو الانخفاض، وتلت بعد ذلك الأعوام (1995–2002) لتشهد انخفاض هذه النسبة بشكل كبير، حيث بلغت أدنى قيمة لها (1.5%) عام 2002، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض معدلات التضخم العالمية، بالإضافة إلى تلاشي منحة النفط العراقية حيث انخفضت عام 2003 إلى 7.2% من إجمالي المساعدات الخارجية للأردن في مقابل 76.9% عام 2001 ثم توقفت نهائياً بعد ذلك (البنك المركزي الأردني، 2001، 2003) إلا أنه في الفترة اللاحقة وتحديداً (2003–2006) عادت هذه النسبة للارتفاع مجدداً وذلك تبعاً لاتجاه معدلات التضخم العالمية نحو الارتفاع أيضا في هذه الفترة، ولقد بلغت نسبة التضخم المستورد في المتوسط (5.1%) وذلك لكامل فترة الدراسة.

4. نلاحظ أنه في الأعوام 1992، 1993، 1994، 1995، 1999، 2000 كانت قيمة التضخم المستورد تفوق قيمة التضخم المحلي بكثير، مما يشير إلى أن معدل التضخم الرسمي لا يعكس

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

معدل التضخم الحقيقي في الأردن في هذه الأعوام، وقد يكون سبب ذلك هو السياسة الحكومية الموجهة نحو دعم السلع الضرورية، وتثبيت ومراقبة الأسعار، في هذه السنوات أما بالنسبة لباقي سنوات الدراسة فلقد كانت قيمة التضخم المحلي أعلى من قيمة التضخم المستورد.

5. أما نسبة مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي، فقد بلغت أدنى قيمة لهذه النسبة (37.1%) عام 2006، وبلغت أعلى قيمة لهذه النسبة (506.0%) عام 1993 وفي المتوسط بلغت هذه النسبة (185.4%) وذلك لكامل فترة الدراسة، ونلاحظ الارتفاع الكبير جداً في هذه النسبة والمستوى الحرج الذي وصلت إليه، خاصة إذا ما قورنت بنفس النسبة لفترات سابقة على فترة هذه الدراسة، حيث بلغت هذه النسبة (29.5%) وذلك للفترة (1969، 1993). (الحنيطي، 1996).

ونذكر أيضا أننا اعتمدنا على المعادلة رقم (2) في حساب التضخم المستورد، وهي معادلة تأخذ بالحسبان جانب المستوردات فقط، في حين أن الصادرات أيضا لها دور في التأثير في مستوى الاسعار كما بينا عند تحليل مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فان هذه النسبة تعكس صورة جزئية لحجم التضخم المستورد، ومع ذلك فان ارتفاع هذه النسبة يؤكد على أن التضخم المستورد يشكل أحد أهم مصادر التضخم في الاقتصاد الأردني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل الخامس

التحليل القياسي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الخامس
التحليل القياسي

يتضمن هذا الفصل المنهجية القياسية المستخدمة لتقدير العلاقة بين متغيرات هذه الدراسة، ابتداء بالنموذج القياسي المستخدم ومروراً بالتعريفات الإجرائية للمتغيرات محل الدراسة، ومن ثم استعراض أهم الأساليب القياسية المستخدمة لضمان مصداقية النتائج من خلال اختبار استقرار البيانات، وتقدير العلاقة القياسية بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Co-Integration Test ومنهجية Auto Regressive Distributive Lag (ARDL) Technique (منهجية الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة زمنيا) .

5- 1 النموذج القياسي والتعريفات الإجرائية:

من أجل فهم سلوك التضخم خلال فترة الدراسة فإن النموذج المستخدم في هذه الدراسة يقوم على توظيف الصيغة التالية لمنحنى فيليبس، والتي تعرف بنموذج المثلث (Triangle model) والتي طورها (Gordon, 1997).

$$\Delta InP_t = \alpha_o + \alpha_1 \Delta InP_{t-1} + \alpha_2 InD_t + \alpha_3 \Delta InZ_t + et \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

P_t: الرقم القياسي للأسعار.

P_{t-1}= الرقم القياسي للأسعار للفترة السابقة.

D_t= فائض الطلب الجاذب (الفجوة التضخمية).

Z_t= قوى العرض الدافعة

e_t: حد الخطأ العشوائي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

ΔIn: تدل على الفرق في اللوغريتم الطبيعي للمتغير.

α_1، α_2، α_3 : هي معالم للنموذج.

واتخذت هذه الصيغة اسمها المعروف بنموذج المثلث بسبب اعتمادها على ثلاثة محددات رئيسية لمتغير التضخم، وهي قيمة التضخم للفترة السابقة، بالإضافة إلى قوى الطلب وقوى العرض.

ولقد قام (Dexter, et al., 2005) بإضافة متغيرات التجارة الخارجية، والمتمثلة في:

أولا: نسبة المستوردات من السلع الاستهلاكية المتضمنة في سلة المستهلك إلى إجمالي السلة، وذلك لقياس أثر التغير في هذه النسبة على التغير النسبي في مؤشر أسعار المستهلك والذي يعبر عن التضخم.

ثانيا: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلّي الإجمالي وذلك للتعبير عن تأثير التغير في هذه النسبة على التغير النسبي في مؤشر أسعار المستهلك.

وإجراء بعض التعديلات على هذا النموذج ليصبح بالشكل الوارد في الصيغة رقم (2) وذلك لاستخدامه لدراسة تأثير التجارة الخارجية على التضخم في الولايات المتحدة.

$$\Delta InP_t = \alpha_o + \alpha_1 \Delta InP_{t-1} + \alpha_2 InD_{t-1} + \alpha_3 \Delta In\left(\frac{P_t^e}{P_t}\right) + \alpha_4 In\frac{Mt}{Ct} + \alpha_5 In\frac{X_t}{G_t} + et \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث:

P_t: الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

P_{t-1}: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للفترة السابقة.

D_{t-1}: فائض الطلب (الفجوة التضخمية) للفترة السابقة.

P^e_t: الرقم القياسي لأسعار المحروقات والطاقة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University
www.manaraa.com

$\frac{P^e_t}{P_t}$: نسبة الرقم القياسي لأسعار المحروقات والطاقة إلى الرقم القياسي الإجمالي لأسعار المستهلك، على اعتبار أن هذه النسبة تعبر عن التكاليف الدافعة، والتي هي أحد العوامل المؤثرة في التضخم.

M_t:المستوردات الحقيقية من السلع والخدمات.

C_t:الاستهلاك الحقيقي من السلع والخدمات.

G_t: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

X_t: الصادرات الحقيقية من السلع والخدمات

e_t: حد الخطأ العشوائي.

α_1 ، α_2 ، α_3 , α_4 ، α_5 : هي معلمات النموذج.

ΔIn: الفرق في اللوغريتم الطبيعي للمتغير.

ولقد قامت هذه الدراسة باستخدام هذا النموذج في دراسة تأثير التجارة الخارجية على التضخم في الأردن، وذلك بعد إجراء التعديلات اللازمة عليه ليتناسب مع واقع الاقتصاد الأردني،حيث تم استبدال الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالرقم القياسي الضمني لمخفض الناتج المحلي الإجمالي،واستبدال نسبة الرقم القياسي لأسعار المحروقات والطاقة إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة الرقم القياسي لأسعار المستوردات إلى الرقم القياسي الضمني لمخفض الناتج المحلي الإجمالي وذلك على النحو التالي:

$$\Delta InP_t = \alpha_o + \alpha_1 \Delta InP_{t-1} + \alpha_2 InD_{t-1} + \alpha_3 \Delta In\frac{P_m}{P_t} + \alpha_4 In\frac{M_t}{GDP_t} + \alpha_5 In\frac{X_t}{GDP_t} + e_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

حيث :

P_t: الرقم القياسي الضمني لمخفض الناتج المحلي الإجمالي

$\frac{P_M}{P_t}$: نسبة الرقم القياسي لأسعار المستوردات إلى الرقم القياسي الضمني لمخفض الناتج المحلي الإجمالي.

α_1 ، α_2 ، α_3 ، α_4 ، α_5 : هي معلمات النموذج.

5- 2 البيانات المستخدمة في التحليل القياسي:

لقد استخدمت الدراسة في هذا الجزء منها سلسلة زمنية لبيانات ربعيه وذلك للفترة (1992.1-2006.4)

وتم الحصول على هذه البيانات من دائرة الإحصاءات العامة ومن نشرات البنك المركزي السنوية والشهرية التي تغطي الفترة موضوع الدراسة،ونظرا لعدم توفر بيانات ربعيه خاصة بالرقم القياسي لأسعار المستوردات للفترة (1992.1-1996.4)،فقد قامت الدراسة بتحويل القيم السنوية لنفس الفترة إلى قيم ربعيه وذلك باستخدام طريقة التقريب الخطي التي استخدمها جاندولف(Gandolfo,1981) والوارد شرحها في الملحق رقم (4) من هذه الدراسة .

5- 3 اختبار استقرار البيانات:

إن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية بدون الأخذ بعين الاعتبار مشكلة عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية (الوسط والتباين يتغيران عبر الزمن)، يؤدي إلى الحصول على نتائج انحدار مضللة (Spurious Regression) على الرغم من جودة بعض الاختبارات كمعامل التحديد R^2، واختبار t, F . (Gujarati, 2003).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وبما أن معظم متغيرات الاقتصاد الكلي تعاني من هذه المشكلة، فإنه من الضروري اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة والتي تعتبر الخطوة الأولى في تحليل البيانات، وبغية تحقيق هذا الغرض تستخدم هذه الدراسة اختبار ديكي فولر الموسع، والذي يرمز له اختصارا (ADF) والذي يعتمد على تقدير الانحدار التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 + \alpha_2 T + \delta Y_{t-1} + xi \sum_{i=1}^{m} \Delta Y_{t-i} + e_t$$

حيث:

ΔY_t: الفرق الأول للمتغير (Y_t) ويساوي $Y_t - Y_{t-1}$

T: الاتجاه الزمني للمتغيرات.

m: عدد المتباطئات في النموذج والتي يفترض أن تكون كافية للتخلص من الارتباط الذاتي لحدود الخطأ وأقل ما يمكن للمحافظة على درجة الحرية في النموذج ولتحديد عدد المتباطئات في هذه الدراسة سوف يتم استخدام معيار معلومات أكيك. (Akaike Information Criterion) حيث تكون أقل قيمة لهذا المعيار عند استخدام متباطئتين للمتغير موضوع البحث وفرضيات اختبار استقرار السلاسل الزمنية هي كالتالي:

$$H_o : \delta = o$$
$$H_1 : \delta \neq o$$

حيث تشير الفرضية الصفرية إلى أن السلسلة الزمنية غير مستقرة في المستوى وبناء على قيمة t المحسوبة فإذا كانت أكبر من قيمة t الحرجة فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، والتي تعني أن السلسلة مستقرة في المستوى، وهنا نقول بأن هذه السلسلة متكاملة من الدرجة صفر I(0) ، أما إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الحرجة فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

ورفض الفرضية البديلة وبالتالي يتم إعادة الاختبار ولكن على الفرق الأول هذه المرة ويتم ذلك بإعادة نفس المعادلة السابقة، وهكذا حتى نحصل على سلسلة مستقرة (Granger, 1986).

ويبين الجدول رقم (17) نتائج اختبار (ADF) لاستقرار البيانات للمتغيرات موضوع الدراسة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (17)

نتائج اختبار استقرار البيانات

Augmented Dickey Fuller test (ADF)

Variable	ADF Test Statistic	Critical Value		
		1%	5%	10%
		Level		
Pt	- 0.794201	- 3.5457	- 2.9118	- 2.5932
D	- 0.595824	- 3.5457	- 2.9118	- 2.5932
PM/Pt	- 0.404424	- 3.5457	- 2.9118	- 2.5932
M/GDP	- 1.101174	- 3.5457	- 2.9118	- 2.5932
X/GDP	- 1.204398	- 3.5457	- 2.9118	- 2.5932
		First difference		
dpt	- 6.382628*	- 3.5478	- 2.9127	- 2.5937
dD	- 6.751675*	- 3.5478	- 2.9127	- 2.5937
d(Pm/Pt)	- 5.679736*	- 3.5478	- 2.9127	- 2.5937
d(M/GDP	- 6.223447*	- 3.5478	- 2.9127	- 2.5937
d(X/GDP)	- 6.756301*			

* **Stationary with intercept and Trend.**

حيث يتبين من هذا الجدول أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة في الفرق الأول، ، وبناءً على ذلك نستطيع أن نقول أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I (1)، وبعد الحصول على سلاسل زمنية مستقرة فإننا نستطيع الانتقال إلى الخطوة التالية وهي اختبار التكامل المشترك لفحص إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل (واحدة على الأقل) بين متغيرات النموذج المستخدم في هذه الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

5- 4 اختبار التكامل المشترك (Co-integration test):

هناك نوعين من الاختبارات المستخدمة في مثل هذه الحالة، وهما:

Johansen-Juselius Maximum Likelihood test و Engle-Granger Two step test (Johansen and Juselius, 1990)، ولقد اعتمدت الدراسة الاختبار الأخير وذلك لما له من أفضلية ولشيوع استخدامه في كثير من الدراسات الاقتصادية الحديثة، وعند تطبيق هذا الاختبار فإنه يتم اختبار فرضية العدم (Null hypothesis) والمتمثلة في عدم وجود علاقة طويلة الأمد ضد الفرضية البديلة (Alternative hypothesis) والمتمثلة في وجود علاقة تكاملية واحدة على الأقل، ولقد أظهرت نتائج اختبار (Johansen) بشقيه (Max-eigen value)و(Trace vaue) عدم قبول فرضية العدم والقاضية بعدم وجود أية علاقة فيما بين المتغيرات في النموذج المستخدم في هذه الدراسة، وقبول الفرضية البديلة بأن هناك علاقة واحدة (وفريدة) بين هذه المتغيرات، ويبين الجدول رقم (18) أن قيم كل من (Max-eigen) و(Trace) تزيد على قيمتها الجدولية (Critical Value) عند درجة معنوية(1%) و(5%) لذلك نستنتج أن هناك علاقة توازن في المدى الطويل (Long run relation ship) بين المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي المستخدم في هذه الدراسة.

جدول رقم (18)

نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Johansen Co-integration Test

H0	Max Egin statistics	Trace statistics	Max 1%	Max 5%	Trace 1%	Trace 5%
None**	45.88857	85.30933	36.65	31.46	70.05	62.99
At most 1	23.02046	39.42076	30.34	25.54	48.45	42.44
At most 2	11.69258	16.40030	23.65	18.96	30.45	25.32
At most 3	3.603721	4.707713	16.26	12.25	16.26	12.25
At most 4	1.922634	1.922634	5.53	3.84	5.53	3.84

*(**) denotes the rejection of the of the hypothesis at 5%(1%)significance level.
Both max-eigen test and trace test indicates 1 co-integrating equation(s) at both 5%and 1% significance level .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

إلا أن نتيجة اختبار (Johansen) هذه، لا تشير إلى اتجاه ومقدار العلاقة بين متغيرات النموذج، لكنها تؤهلنا للانتقال إلى المرحلة الثانية وهي البحث عن قيم المعلمات لهذا النموذج (Parameters) وذلك باستخدام منهجية (ARDL).

5- 5 منهجية (ARDL) (Autoregressive Distributive lag Technique):

استخدمت الدراسة منهجية حديثة هي منهجية (ARDL) Auto regressive Distributive) (lag technique (منهجية الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة زمنيا) . والتي طورها Pesaran وآخرون (Pesaran,shin, & Richard, 2001)، (Shin, sun, 1998) ونستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير (Long & Short Run) بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وحسب هذه المنهجية يتخذ النموذج المستخدم في هذه الدراسة الشكل التالي:

$$\Delta LnP_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln P_{t-1} + \alpha_2 LnD_{t-1} + \alpha_3 Ln(P_m / P_t)_{t-1} + \alpha_4 Ln(M/GDP)_{t-1}$$
$$+ \alpha_5 Ln(X/GDP)_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \beta_1 \Delta LnP_t + \sum_{i=0}^{k} \beta_2 \Delta LnD_t + \sum_{i=0}^{K} \beta_3 \Delta Ln(Pm/P_t)_t$$
$$+ \sum_{i=0}^{K} \beta_4 \Delta Ln(M/GDP)_t + \sum_{i=0}^{k} \beta_5 \Delta Ln(X/GDP)_t + \beta_6 Dum + \beta_7 T + \varepsilon$$

حيث:

DUM: متغير وهمي ليعبر عن حرب الخليج في عام 2003 حيث يأخذ هذا المتغير قيمة (1) للأرباع الأربعة في عام 2003 وقيمة صفر في ما عداها، وذلك للتعبير عن أثر هذا المتغير على المتغير التابع.

T: الاتجاه الزمني، حيث أن نموذج (ARDL) يجب أن يحتوي على متغير الاتجاه الزمني.

وتمتلك منهجية (ARDL) عدد من الميزات والخواص التي تجعل منها منهجية مفضلة في الدراسات الحديثة، ومن هذه الميزات إمكانية استخدامها حتى وإن كانت المتغيرات المستقلة هي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

متغيرات داخلية (Endogenous Variables) وكذلك فهي تخلو من مشكلتي ارتباط البواقي (Residual Correlation) ومشكلة (Endogenity) بالإضافة إلى أنها مناسبة في حالة وجود سلسلة زمنية قصيرة لأنها لا تشترط أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر I(0) أو من الدرجة الأولى I (1)، وإنما يمكن استخدامها إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، أو متكاملة من الدرجة الأولى، أو إذا كانت المتغيرات تجمع بين المستويين من الاستقرار.

أيضاً في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل (Short and Long run)، وأخيراً يمكن تنفيذ هذه المنهجية من خلال اعتماد أي من (AIC) (Akaik Information Criterion) أو (SBC) (Schwarz Bayesian Criterion). (المساعيد، 2007).

ولدى إجراء التقدير وفق هذه المنهجية كانت النتائج على النحو التالي:

5- 5- 1 **التوازن عل المدى القصير (نموذج تصحيح الخطا)(Error Correction Representation).**

لقد أوضحت نتائج الاختبارات الأولية (Diagnostic Tests) والمعنية بالتأكد من درجة صحة النموذج، أن النموذج محدد بصورة جيدة، فقد أظهرت نتائج الاختبارات القياسية الضرورية للكشف على صحة النموذج وعدم وجود أية مشاكل قياسية قد تؤثر سلباً على دقة نتائج الاختبارات أو تحيزها.

ويبين الجدول رقم (19) أن النموذج اجتاز جميع اختبارات التحقق من صحته بنجاح، فلم تظهر نتائج اختبار(χ^2) أي أدلة على وجود مشكلة ارتباط البواقي (Residual serial correlation)، وكذلك لم يظهر اختبار RESET ل(Ramcy,1969)، أي أدلة على وجود خلل في هيكلية النموذج (Misspecification) ، بالإضافة إلى أن اختبار (χ^2) لم يظهر أية مشكلات تتعلق بالتوزيع الطبيعي للبيانات (Normality) أو مشكلة عدم التجانس (Hetroscedasticity).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

وتشير نتائج اختبار (ARDL) والذي يعتمد على خاصية (SBC) (Schwarz Bayesian Criterion) إلى أن قيمة نموذج تصحيح الخطأ (-1) ECM والتي تقيس قدرة وسرعة النموذج على العودة إلى التوازن بعد حدوث أي اختلال هي (698 0.71-) أي أن (72%) من أسباب عدم التوازن تختفي بعد مرور فترة واحدة، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للاقتصاد الوطني، وكون إشارة هذه القيمة سالبة، وقيمتها أقل من واحد صحيح ومؤكدة عن درجة معنوية (1%) فإن هذا يثبت أن هناك استقراراً في النموذج من ناحية، وأن هناك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات الداخلة في النموذج من ناحية أخرى.

كما تظهر نتائج (ARDL) أن جميع المتغيرات المستخدمة في النموذج لها تأثير فعال وذو معنوية (Significant) كما يتضح ذلك من خلال قيم (t-Statistic)، ما عدا متغير نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث أن هذا المتغير اتخذ الإشارة الصحيحة إلا أنه ليس بذي معنوية.

وكما هو واضح من الجدول رقم (19) فإن فائض الطلب الصافي (D) يؤثر تأثيراً إيجابياً ومؤكداً (Significant) عند درجة معنوية (1%)، على المستوى العام للأسعار ممثلا بالرقم القياسي لمخفض الناتج المحلي الإجمالي(P_t) وقيمة المعامل هي (0.068)، بمعنى انه إذا ارتفع فائض الطلب الصافي بنسبة (1%) ، فان الرقم القياسي لمخفض الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع بمقدار (6.8%)، كما يؤثر متغير نسبة الرقم القياسي لأسعار المستوردات إلى الرقم القياسي لمخفض الناتج المحلي الإجمالي تأثيراً إيجابياً ومؤكدا عند درجة معنوية (1%)، وقيمة المعامل هي (0.076)، كما يؤثر متغير نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي تأثيراً سلبياً ومؤكداً عند درجة معنوية (1%) وقيمة المعامل هي (0.165-) في حين لا يؤثر متغير نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الأسعار في الأردن.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (19)

نتائج التقدير في المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ

Error Correction Representation For the Selected ARDL Model

Short run Estimation

Regressors	Dependent Variable is Pt	
	Based on (SBC) Criterion	
	Coefficient	T-ratio (Prob.)
ECM (-1)	- 0.71698	- 8. 7322 (0.000)
Pt (-1)	0.71886	8.3919 (0.000)
d (D)	0.067989	8.0889 (0.000)
d (Pm/Pt)	0.075614	2.8622 (0.006)
d (M/GDP)	- 0.0046080	- 0.13262 (0.895)
d (X/GDp)	- 0.16530	- 2.2517 (0.029)
d c	2.9946	8.5808 (0.000)
d DUM	0. 28264	7.1373 (0.000)
d T	0.942999	2.8114 (0.007)
R^2	0.97362	
$\overline{R}^2$	0.97000	
	Diagnostic tests	
	CHSQ	(P-value)
Durbin-H statistics	- 0.011849	(0.991)
A: AR (1)*	1.4198	(0.233)
B: RESET **	0.30648	(0.580)
C: Norm ***	4.0657	(0.131)
D: hetro. ****	0.0018984	(0.965

* **A: Lagrange Multiplier test of residual serial correlation.**

** **B: Ramsey's RESET test using the square of the fitted values.**

*** **C: Based on the test of skewness and Kurtosis of residuals.**

**** **D: Based on the regression of squared residuals on squared fitted values.**

5-5-2 التوازن على المدى الطويل (Long run relationship).

تم اختبار العلاقة طويلة الأمد بين متغيرات النموذج المستخدم في هذه الدراسة باستخدام منهجية (ARDL) وقد أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة توازن طويلة الأمد بين المتغيرات قيد الدراسة وجاءت نتائج التقدير في المدى الطويل منسجمة تماماً مع نتائج التقدير في المدى القصير.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

ويوضح الجدول رقم (20) نتائج هذا التقدير وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (20)

نتائج التقدير في المدى الطويل باستخدام منهجية ARDL

Estimated long-run Coefficients For ARDL Model

Independent Variables	Dependent Variable is Pt	
	Based on (SBC) Criterion	
	Coefficient	T-ratio (Prob.)
(D)	0.094826	10.9150 (0.000)*
Pm/Pt	0.10546	2.7846 (0.008)*
M/GDP	-0.0064270	-0.13250 (0.895)
X/GDP	-0.23055	-2.2346 (0.030)*
c	4.1767	102.4064 (0.000)*
DUM	0.39422	9.0764 (0.000)*
T	0.0013151	3.1757 (0.003)*

***represent 1% Significance level.**

حيث تبين النتيجة أن معامل متغير فائض الطلب الصافي موجب (0.095) ومؤكد عند درجة معنوية (1%) وأن متغير نسبة الرقم القياسي لأسعار المستوردات إلى الرقم القياسي لمنخفض الناتج المحلي الإجمالي موجب (0.105) ومؤكد عند درجة معنوية (1%) كما أن متغير نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي سالب (0.231-) ومؤكد عند درجة معنوية (1%) في حين لا يؤثر متغير نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستويات الأسعار في الأردن.

ونلاحظ من نتائج التحليل في المدى القصير وفي المدى الطويل أنها جاءت منسجمة مع فرضيات هذه الدراسة ، والمبنية على أساس النظرية الاقتصادية وتؤكد على أن الاقتصاد الأردني -ذو الأسواق المفتوحة – عرضة للتغيرات الكلية التي تحدث في العالم الخارجي .

وتؤكد هذه النتائج على أن معدلات الاسعار في الأردن شانها شان الكثير من المتغيرات الاقتصادية الأخرى تتحدد نتيجة محصلة تفاعل عدة عوامل داخلية، وخارجية ، لذا يتطلب من الباحثين أن يأخذوا بعين الاعتبار تفاعل الاقتصاد المحلي مع العالم الخارجي عند تصميم النماذج الاقتصادية ، وان مثل هذه النماذج ستحسن من فهمنا لواقع الاقتصاد المحلي بشكل كبير .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وبالنسبة للسياسة المحلية ، فانه وعلى الرغم من أن النتائج السابقة تؤكد على ارتفاع نسبة التضخم المستورد بسبب ارتفاع نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن هذه النتائج تظهر أيضا أن الصادرات تمثل المنفذ الذي يتم من خلاله تنفيس الضغوط التضخمية المتكونة في الاقتصاد ، مما يعتبر عونا للسياسة المحلية، وانه يمكن من خلال إتباع سياسة تجارية تعمل على إيجاد توازن بين المستوردات والصادرات ، الحد من الآثار السلبية الواقعة على الاقتصاد المحلي،خاصة وان هذا الاقتصاد يتمتع بخاصية القدرة العالية على التصحيح والعودة إلى وضع التوازن بعد زوال مسببات الخلل ،كما دلت على ذلك النتائج، مما يعد مؤشرا ايجابيا بالنسبة إلى هذا الاقتصاد، لما له من دلالة على سرعة ظهور النتائج المترتبة على السياسات الاقتصادية المختلفة .

5- 5- 3اختبارالاستقرارللنموذج(Stability Test).

كما هو واضح مما تقدم غطت الدراسة الفترة الزمنية (1992-2006) والتي شهدت تغيرات اقتصادية وسياسية عدة على مستوى الأردن، والعالم، ويستدعي ذلك الحذر من حدوث أية تقلبات يمكن أن تكون قد أحدثت تغيراً هيكلياً في البيانات مما يؤدي إلى تحيز وعدم ثقة بنتائج الدراسة.

ولكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل (Chow test) أو (CUSUM and CUSUMSQ) ولقد اخترنا استخدام (Cusum) (Cumulative Sum)، و(Cusums Q) (Cumulative sum square) والذي اقترحه (Brown, Durbun & evance, 1975) وطبقه كل من (Peasaran & Peasaran, 1997) و (Bahmani & Ng, 2002) ويعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات في هذا المجال، وذلك لأنه يوضح أمرين مهمين وهما وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد (Long run Coefficients) مع قصيرة الأمد (Short run

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

Coefficients) بالإضافة إلى أن هذا الاختبار من أهم الاختبارات المستخدمة والمصاحبة لمنهجية (ARDL) المستخدمة في هذه الدراسة.

ولقد أظهرت نتائج اختبارات (Cusum)، (CusumsQ) أنه ليس هناك أي تغيير هيكلي في البيانات المستخدمة في الدراسة، ويتضح ذلك من خلال بقاء الخط الممثل للبيانات في النموذج قيد الدراسة محصوراً بين خطي (الحدود) الجدولية للاختبارين (Cusum)، (CusumsQ) ولم يتم تجاوز هذه الحدود عند معنوية (5%) كما هو مبين في الرسم البياني في الشكل (1)، (2) كما يتضح أيضا من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً بين نتائج المعلمات طويلة الأمد، وقصيرة الأمد، ويوضح ذلك أن نتائج هذا البحث غير متحيزة، ومن ثم يعتد بنتقتها.

الشكل رقم (1)

اختبار استقرار النموذج CUSUM

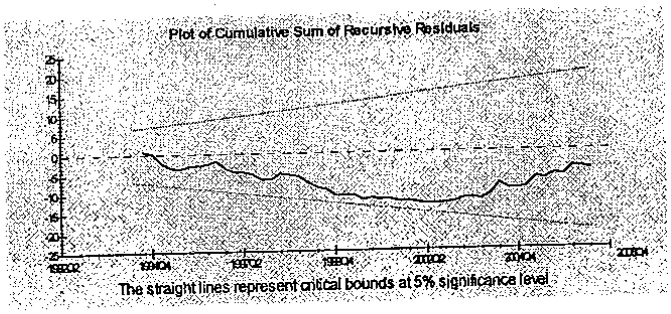

الشكل رقم (2)

اختبار استقرار النموذج CUSUMSQ

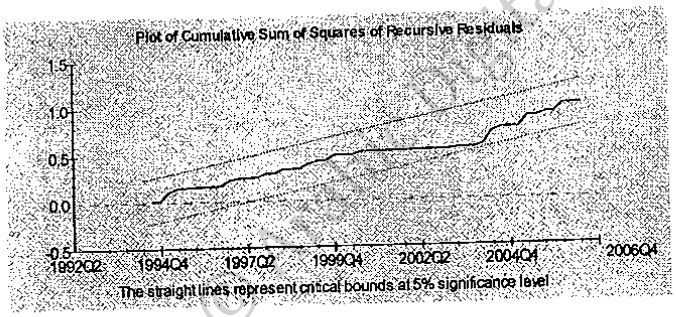

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6- 1 النتائج:

لقد خلصت الدراسة من خلال التحليل الوصفي والتحليل القياسي الوارد في الفصول السابقة إلى النتائج التالية :

1- اتسمت الفترة الزمنية المشمولة في هذه الدراسة في مجملها بالاستقرار الاقتصادي النسبي، وحافظت معدلات التضخم على مستويات منخفضة في اغلب سنوات الدراسة وبلغ متوسط معدل النمو في الرقم القياسي الضمني خلال فترة الدراسة (1992-2006) ما نسبته (2.9%)، كما بلغ متوسط معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ما نسبته (3%).

2- على الرغم من سيادة حالة الاستقرار الاقتصادي، إلا أن الفترة (1992-1998) تميزت بمعدلات تضخم اقل مقارنة بالفترة اللاحقة (1999-2006)، فقد بلغ متوسط معدل النمو في الرقم القياسي الضمني والرقم القياسي لأسعار المستهلك للفترة الأولى مانسبته (4.2%)،(3.6%) على التوالي، في حين بلغ متوسط معدل النمو في هذين الرقمين للفترة التالية ما نسبته (1.8%)،(2.4%) على التوالي .

3- اظهر اتجاه الرقم القياسي الضمني والرقم القياسي لتكاليف المعيشة توافقا تاما خلال فترة الدراسة من حيث الصعود والهبوط، مما يؤكد على صلاحية كلا المقياسين للتعبير عن التضخم في الأردن .

4- اظهر مؤشر (معامل الاستقرار النقدي) أن متوسط معدل النمو في عرض النقد بالمفهوم الضيق والبالغ (7.6%) قد فاق متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي والبالغ (5.2%)،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وذلك لكامل فترة الدراسة مما يعني أن عرض النقود وفق المفهوم الضيق (M1) قد شكل ضغطا تضخميا على مستويات الاسعار خلال فترة الدراسة أما معدل النمو في عرض النقد بالمفهوم الواسع(M2)، فقد بلغ في المتوسط (9.4%) وقد فاق معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي في اغلب سنوات الدراسة، مما دل على أن شبه النقود كان لها التأثير الأكبر في إحداث الضغط التضخمي خلال الفترة المشمولة في هذه الدراسة.

5- اظهر مؤشر (معامل الإفراط النقدي) أن نصيب الوحدة الواحدة من الناتج المحلي الإجمالي من عرض النقد وفق المفهوم الضيق(M1) مال إلى التناقص خلال الفترة (1992-1998) ثم اخذ يتزايد بعد ذلك خلال الفترة اللاحقة (1999-2006) ، وبلغ نصيب الوحدة الواحدة من الناتج المحلي الإجمالي من عرض النقد وفق المفهوم الضيق في المتوسط ما نسبته (45.1%) من الدينار ، أما وفق المفهوم الواسع لعرض النقد(M2) فان نصيب الوحدة الواحدة من الناتج المحلي الإجمالي اظهر تزايدا في مجمل سنوات الدراسة، وقد بلغ نصيب الوحدة الواحدة من الناتج المحلي الإجمالي من عرض النقد وفق المفهوم الواسع في المتوسط ما نسبته (145.1%) من الدينار .

6- تبين من حساب الفجوة التضخمية بدلالة فائض الطلب المحلي الإجمالي أن الاقتصاد الأردني يعاني من اختلال هيكلي بين المعروض الكلي من السلع والخدمات والذي يعبر عن مقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي ، وبين الطلب الكلي على السلع والخدمات ويتمثل هذا الخلل في قيمة فائض الطلب الإجمالي المحلي الموجبة في جميع السنوات ، والتي أظهرت تزايدا مستمرا في مجمل فترة الدراسة ، ولدى حساب الفجوة التضخمية بدلالة صافي فائض الطلب المحلي (عند اخذ القطاع الخارجي بعين الاعتبار) فقد أظهرت تزايدا مستمرا وفي جميع سنوات الدراسة على الرغم من التزايد المستمر في حجم المستوردات مما يدل على تنامي الطلب المحلي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

بشكل كبير ، وبالتالي الضغط المتواصل على الاسعار نحو الارتفاع ، وقد بلغ حجم الفجوة التضخمية وفق مقياس صافي فائض الطلب المحلي منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته (20.1%) وذلك لكامل فترة الدراسة .

7- اظهر مؤشر الانكشاف الاقتصادي وفق معيار نسبة حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي انكشافا مفرطا للاقتصاد الأردني إذ بلغت هذه النسبة (81.8%) في المتوسط لكامل فترة الدراسة مما يدل على حساسية الاقتصاد الأردني للتقلبات الخارجية ، مما يعكس الأثر السلبي لذلك والمتمثل في الصعوبة التي تواجهها السياسة المالية ، والنقدية في تنفيذ أهدافها .

8- اظهر مؤشر نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة وبلغ في المتوسط ما نسبته (60.1%) ، مما يعكس الدور المهم للمستوردات في تحديد الاسعار المحلية خاصة وان الاقتصاد الأردني يعتبر متأثرا بالأسعار الدولية ولا يستطيع التأثير فيها بسبب صغر حجم هذا الاقتصاد .

9- اتجه الرقم القياسي لأسعار المستوردات نحو الارتفاع ولقد تضاعف الرقم القياسي لأسعار المستوردات بمقدار الضعف تقريبا خلال فترة الدراسة، وبلغت نسبة النمو في هذا الرقم في المتوسط (6%).

10- ارتفعت كميات المستوردات خلال فترة الدراسة، وكذلك ارتفعت أسعار هذه المستوردات ، إلا أن تأثير الاسعار قد فاق تأثير الكميات في إحداث الزيادة في قيمة المستوردات طوال فترة الدراسة .

11- بلغ الميل الحدي للاستيراد في المتوسط ما قيمته (67%) خلال فترة الدراسة ، وبلغت المرونة الدخلية في المتوسط ما قيمته (110%) ، أي أن نسبة النمو في المستوردات قد فاقت نسبة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University
www.manaraa.com

النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، مما يؤكد اعتماد الاقتصاد الأردني على المستوردات بشكل عالي .

12- اظهر مؤشر التركيب السلعي للمستوردات غلبة النصيب النسبي للمستوردات من السلع الوسيطة والمواد الخام ، فقد بلغت نسبتها في المتوسط (54.6%) ، ثم تلتها بعد ذلك المستوردات من السلع الاستهلاكية بنسبة (25.6%)، في المتوسط أما السلع الرأسمالية فقد بلغت في المتوسط ما نسبته (20.2%) ، ولقد شكلت المستوردات من المواد الخام والسلع الوسيطة أكثر من نصف المستوردات وهذا يعد مؤشرا جيدا من حيث الدلالة على توجه الاقتصاد نحو الإنتاج ، وتسريع عملية التنمية، إلا انه من ناحية أخرى يؤكد على ارتفاع الأثر الذي تتركه التغيرات في مستويات الاسعار العالمية على مستويات الاسعار المحلية .

13- اظهر مؤشر التوزيع الجغرافي للمستوردات اعتماد الأردن على دول الاتحاد الأوروبي في الدرجة الأولى في تلبية حاجاته من المستوردات حيث بلغت نسبة المستوردات من هذه الدول في المتوسط (35.9%) من إجمالي المستوردات، ثم تلتها بعد ذلك الدول العربية بنسبة (25.1%) في المتوسط حيث يشكل النفط الجزء الأكبر من مستورداتنا من هذه الدول.

14-اظهر مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي نموا متزايدا خلال فترة الدراسة، وقد بلغت هذه النسبة في المتوسط (21.7%)، واتجه الرقم القياسي لأسعار الصادرات نحو الارتفاع في معظم سنوات الدراسة وبلغت نسبة النمو في الرقم القياسي لأسعار الصادرات في المتوسط (3.4%) .

15- على الرغم من اتجاه كميات الصادرات، وأسعارها إلى الارتفاع ، إلا أن تأثير الكميات كان يفوق تأثير الاسعار وذلك في جميع سنوات الدراسة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

16- اظهر مؤشر التركيب السلعي للصادرات ، ارتفاع نسبة السلع الوسيطة والمواد الخام من إجمالي الصادرات الكلية حيث شكلت في المتوسط ما نسبته (48.3%) تلتها بعد ذلك السلع الاستهلاكية بنسبة (47.4%) في المتوسط وذلك لكامل فترة الدراسة، وبلغ مجموع متوسط نسبة كل من الصادرات من السلع الاستهلاكية، والسلع الوسيطة والمواد الخام إلى إجمالي الصادرات ما نسبته (95.7%) من إجمالي الصادرات وتعكس هذه النسبة ارتفاع الأثر الذي يمكن أن تتركه كميات الصادرات من هذه السلع على المعروض المحلي منها، وبالتالي التأثير في المستوى العام للأسعار.

17- بلغت نسبة مساهمة التضخم العالمي عبر المستوردات في المتوسط (185.4%) من التضخم المحلي مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي الضمني ، ويلاحظ ارتفاع هذه النسبة وتفوقها على معدلات التضخم المحلية بمقدار الضعف تقريبا . ولعل سبب ذلك هو السياسة الحكومية الموجهة نحو دعم السلع الضرورية ومراقبة أسعار بعض السلع الأخرى حيث يظهر اثر هذا الدعم في تخفيض مستويات الاسعار المحلية وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد بدأت بالتراجع عن هذه السياسة وخاصة منذ مطلع عام 1996 .

18- دلت نتائج التحليل القياسي باستخدام منهجية جوهانسن للتكامل المشترك على وجود علاقة توازنية وحيدة وفريدة على المدى الطويل بين متغيرات هذه الدراسة .

19- دلت نتائج التقدير القياسي(باستخدام منهجية ARDL) في المدى القصير للنموذج المستخدم في هذه الدراسة على أن نمو فائض الطلب المحلي الصافي بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة (6.8%) ، ونمو نسبة الرقم القياسي لأسعار المستوردات إلى الرقم القياسي لمخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة(7.6%) ودلت النتائج في المدى القصير أيضا على أن نمو نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(كميات الصادرات) بنسبة (1%) يؤدي إلى تخفيض التضخم بنسبة (16.5%) ، في حين لم يكن لنسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (كميات المستوردات) أي تأثير ، ودلت نتائج المدى القصير أيضا على أن النموذج المستخدم في هذه الدراسة قادر على العودة إلى التوازن بعد زوال مسببات الخلل وقادر على إصلاح (72%) من الخلل خلال فترة واحدة مما يعد مؤشرا ممتازا بالنسبة للاقتصاد الوطني .

20- جاءت نتائج التقدير القياسي(باستخدام منهجية ARDL) في المدى الطويل للنموذج المستخدم في هذه الدراسة منسجمة مع نتائج التقدير في المدى القصير ، ودلت النتائج على أن نمو فائض الطلب المحلي الصافي بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة (9.5%) ، وان نمو نسبة الرقم القياسي لأسعار المستوردات إلى الرقم القياسي لمخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة(1%) يؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة (10.5%) ، وان نمو نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) يؤدي إلى تخفيض التضخم بنسبة (23%)، ولم يكن لنسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي أي تأثير ذو معنوية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

6- 2 التوصيات:

وبناءا على النتائج السابقة فان الدراسة تقترح التوصيات التالية:

1- السيطرة على عرض النقد، وتقييد منح الائتمان والتسهيلات المصرفية، والمحافظة على معدلات نمو المعروض النقدي وجعلها متوائمة مع معدلات النمو في الناتج الإجمالي، بالإضافة إلى إتباع سياسة مالية محافظة، وذلك لكبح جماح فائض الطلب الصافي على السلع والخدمات بغرض السيطرة على الضغوط التضخمية المحلية.

2- ضرورة توظيف سياسة الإعفاءات من الرسوم الضريبية والجمركية لتحفيز الاستثمارات في المجالات التي يفتقر إليها الاقتصاد الوطني .

3- ضرورة ايلاء القطاع الصناعي أهمية متميزة بهدف بناء قاعدة إنتاجية صناعية تصديرية تراعي احتياجات السوق العالمية، وفي نفس الوقت تراعي احتياجات السوق المحلي، وإحلال منتجاتها محل السلع المستوردة ، ويتم ذلك عن طريق توجيه تدفق رأس المال المحلي نحو الاستثمار في هذا القطاع ، وتحسين تنافسية المنتجات الأردنية من ناحية الجودة ومطابقتها للمواصفات العالمية ، كي تتمكن هذه المنتجات من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية .

4- تفعيل دور الاتفاقيات التجارية لزيادة حجم التبادل التجاري على أن يتم التركيز في هذه الاتفاقيات على ربط المستوردات بالصادرات .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

www.manaraa.com

المراجع

المراجع العربية

الكتب

حسون، طاهر فاضل. (1978). *مصادر التضخم النقدي في العراق*. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

الروبي، نبيل. (1984). *نظرية التضخم*. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

زكي، رمزي. (1980). *مشكلة التضخم في مصر- أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة التضخم*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

زكي، رمزي. (1986). *التضخم في العالم العربي*. بيروت: دار الشباب للنشر.

السعدي، أحمد. (2002). *الاقتصاد الأردني: واقع وآفاق*. عمان: دار النظم.

شافعي، محمد زكي. (1964). *مقدمة في النقود والبنوك*. القاهرة: دار النهضة العربية.

الشمري، ناظم. (2007). النقود والمصارف. عمان: دار زهران.

صادق، علي توفيق. (1986). في، زكي. (1986). *التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عُقد بالكويت 16-18 مارس 1985*. بيروت: دار الشباب للنشر.

عبد الفضيل، محمود. (1982). *مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد المهدي، عادل. (1978). *التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي*. بيروت: معهد الإنماء العربي.

عزيز ،محمد. و الفاخري ، محمود. *الاقتصاد الدولي* . ليبيا: جامعة قار يونس .

عناية، غازي. (2003). *التضخم المالي*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .(1982). *مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي* . عمـــان: مجلـــس الوحدة الاقتصادية العربية.

الدراسات

البازعي، حمد سليمان. (1997). الانتقال الدولي للتضخم: دراسة للعلاقة بين معدّلي التضخم السعودي والأمريكي. *مجلة الإدارة العامة*. 37(1), 47-74.

بني أحمد، محمد فايز. (2000). *العوامل التي تؤثر على تجارة الأردن الخارجيـــة: دراســـة قياســـية باستخدام نموذج الجاذبية*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك، الأردن.

تقارير البنك المركزي السنوية (1991-2006).

توما، طليعة كوركيس. (1977). التضخم في العراق: العامل النفسي والاخـــتلال الهيكلـــي: دراســـة تحليلية. *مجلة المجمع العلمي*، 44(1)، 184-216.

الحمـــوري، قاســـم. (1992). التـــضخم مـــن منظـــور إســـلامي. *مجلـــة أبحـــاث اليرمـــوك*. 4(8)، 153-182.

الحنيطي، محمد فالح. (1996). *التضخم المستورد وتأثيره على التضخم المالي والتجارة الخارجية في الأردن*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك، الأردن.

الخريجي، عبد الله. (2003). تأثر المعاملات النقدية على التضخم: ديناميكية التضخم في أربـــع دول خليجية. *مجلة دراسات*. 29 (2)، 409-423.

الشبول، نايف أحمد. (1981). التضخم في الاقتصاد الاردني (1967-1977). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عين شمس، القاهرة.

صادق، علي توفيق. (1979). أثر عائدات النفط على السياسة المالية والنقدية في دول الأوابك. *مجلة النفط والتعاون العربي*. 5 (2)، 80.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المساعيد، سليمان وارد. والبطاينة، محمد إبراهيم .(2007). الصادرات الأردنية :المحددات والتوقعات المستقبلية (2005-2020). *المجلة العربية للعلوم الإدارية* . 14(1)، 77-109.

المساعيد، سليمان وارد. (2008). أثر الاتفاقيات التجارية الأردنية الأمريكية على نمو الاقتصاد الأردني: دراسة قياسية. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*. 15 (1)، 9-36.

مشعل، زكية. (2001). الانفتاح التجاري وأثره على السياسة المالية والنقدية. *مجلة جامعة الملك سعود*. 13 (2)، 443-486.

الهزايمة، محمد. (1993). *أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك، الأردن.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

المراجع الأجنبية

الكتب

Cline, W. (1981). *World Inflation in the Developing Countries*. Washington D. C.: The Brookings Institution.

Dornbusch, Rudiger. Fischer, Stanly. Startz, Richard. (2001). *macroeconomics* . Washington : Mac grow- hill Irwin.

Frisch, Helmut.(1983).*Theories of Inflation*. Cambridge: Cambridge University Press.

Gandolfo. G.(1981).*qualitative analysis and econometric estimation of continues time dynamic models* . Amsterdam: north Holland publishing Company.

Gordon, Robert J. (1987). *Macroeconomics*. Illinois: Scott, Foresman and Company.

Haberler, g. (2003). *Inflation Its Causes and Cures* . Washington : American Enterprise Institute for Public Policy Research .

Hinrichs, H. (1967). The Structural Change During Development. In: *Reading Son Taxation in Developing Countries*. Maryland: The Johns Hopkins Press.

Humphrey, Thomas M.(1993).*Money Banking and Inflation*. Vermont: Edward Elgar Publishing Company.

Johnson, Harry. (1967). *monetary economics*. London: Allen and union.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

Laliwala, J.I.(1986).*The Theory of Inflation*. New Delhi: Vikas Publishing House Pvt Ltd.

Melvin, Michael. (1992). *International Money and Finance*. New York: Harper Publishers Inc.

Merklein, H. A. and Hardy, W. (1977). *Energy Economics*. Houston, Texas: Gulf Publishing Company.

Park, Yoon S. (1976). *Oil, money and the world economy*. Boulder, Colorado: west view press.

Parkin, M. (1977). *Inflation in the World Economy*. Manchister University Press.

Peseran, M. H., and Peseran, B. (1997). *Working with micro Fit 4.0: inter active econometric analysis* oxford university press.

Polak, J. J. and argvy, V. (1977). In, *the monetary approach to the Balance of payments*. Washington. D.C: IMF.

Samuelson and W. D Nordhaus. (1989). *Economics*. New York: McGraw Hill.

Shapiro, E. (1970). *Macroeconomic Analysis*. Harcovtt, Brace, World.

الدراسات

Allard, Celine. (2007). Inflation in Poland: How Much Globalization Can Explain? *IMP Working Paper*. 07/41 (Washington IMF).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

Bahmani-Oskooee, M., and Ng R. C. W. (2002). Long run Demand for money in Hong Kong: an application of the ARDL Model. *International Journal of business and economics*. 1 (2), 147-155.

Brown, R. L., Durbun, J. and evance, J. M. (1975). Technique For testing Constancy for regression relation over time. *Journal of the Royal Statistic society*, Series B. 73, 149-163.

Chen, Natalie, Imbs, Jean and Scott, Andrew. (2004). Competition, Globalization and the Decline of Inflation. *CEBR Discussion Paper* No. 6495, October.

Cole, Ismail M. (1991). Inflation and Openness: Some International Evidence. *Atlantic Economic Journal*, 19 (1).94

Deme, Mamit and Fayissa, Bichaka. (1995). Inflation, Money, Interest Rate, Exchange Rate, and Causality: The Case of Egypt, Morocco, and Tunisia. *Applied Economics*. 27 (12), 1219-1224.

Dexter, Albert S. and Levie, Maurice D. and Nault, Barrier. (2005). International Trade and the Connection between Excess Demand and Inflation. *International Economics*. 13 (4), 699-708.

Granger, C. (1986). Development in the Study of Co integration variables. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*. 48 (3), 213-218.

Hunt, Benjamin. (2007). UK Inflation and Relative Prices Over the Last Decade: How Important was Globalization? *IMF Working Paper*. 07/208 (Washington IMF).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

Iyoha, Milton Ame. (1973). Inflation and "Openness" in Less Developed Economic: Across Country Analysis. *Economic Development and Cultural Change*. 22 (1) 31-39.

Johansen, S. and Juselius, K. (1990). Maximum Likelihood estimation and inference on co integration with application to the Demand For money. *Oxford Bulletin of economics and Statistics*. 25 (2), 169-210.

Laidler, D. (1975). Inflation A Survey. *Economic Journal*. 12 (3), 744-745.

Malawi, Ahmad Ibrahim and Tarawneh, Saeed. (2004). The Effects of Money Growth and Government Expenditures on Inflation: Non-Structural Vector Auto Regression (VAR.) Method. *Abhath al Yarmouk*.20 (3), 237-253.

Pesaran M. H., Shin Y., and Richard J. S. (2001). Bounds Testing approaches to the analysis of long run relationships. *Journal of applied econometrics*. 16 (3), 289-326.

Ramcy, J. B. (1969). Test For Specification error in classical least squares regression analysis. *Journal of the Royal Statistical society*, series B. 31 (2), 350-371.

Romer, D. (1993). Openness and Inflation: Theory and Evidence. *Quarterly Journal of Economics*. 108 (4), 869-903.

SainI, k. G.(1982). The Monetarist Explanation of Inflation : The Experience of

Shan, J., and sun F. (1998). On the export – led Growth hypothesis; the econometric evidence from china. *Applied economics*. 30 (8), 1055-1065.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

Six Asian Countries. *World Development Review*. 10(10), 871-884.

Terra, Christina. (1980). Openness and Inflation: A New Assessment. *Quarterly Journal of Economics*. 113 (2), 641-648.

Wiles. (1973). Cost Inflation and the State of Economic Theory. *Economic Journal*. 4 (8), 287-388.

Gordon, Robert J. (1997). The Time Varying NAIRU And Its Implications For Economic Policy. *Journal of Economic Perspectives*, 1 (11), 11-32.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الملاحق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق رقم (1)

البيانات السنوية المستخدمة في الفصل الثالث

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2)	مخفض الناتج المحلي الإجمالي GDP deflator (100=1994) (3)=(1)/(2)*100	مخفض الناتج المحلي الإجمالي GDP deflator (100=1992) (4)=[(3)/(91.01)]*100 %	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2002=100) (5)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 1992=100 (6)=[(5)/(76.95)]*100 %	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار (1992) (7)=(1)/(4)*100%
1992	3610.5	3967.3	91.01	100.00	76.95	100.00	3610.5
1993	3884.3	4151.1	93.57	102.81	79.50	103.31	3777.8
1994	4358.3	4358.3	100.00	109.89	82.29	106.93	3966.1
1995	4714.6	4627.7	101.87	111.94	84.23	109.46	4211.7
1996	4912.2	4724.3	103.97	114.25	89.71	116.58	4299.5
1997	5137.5	4880.5	105.26	115.67	92.43	120.11	4441.5
1998	5609.8	5026.7	111.60	122.63	95.28	123.82	4574.6
1999	5778.1	5198.0	111.16	122.15	95.85	124.56	4730.3
2000	5998.6	5418.7	110.70	121.64	96.49	125.39	4931.4
200	6363.8	5704.2	111.56	122.59	98.20	127.61	5191.1
200	6794.0	6034.2	112.59	123.72	100.00	129.95	5491.4
200	7228.7	6286.3	114.99	126.36	102.34	132.99	5720.7
200	8090.7	6824.4	118.55	130.27	105.05	136.51	6210.7
200	8941.5	7307.2	122.36	134.46	108.73	141.29	6649.9
200	9997.5	7767.5	128.70	141.42	115.51	150.11	7069.4
توسط							

* الأعمدة (1)، (2)، (5)، المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق رقم (2)

البيانات السنوية المستخدمة في الفصل الرابع

السنة	GDP 1994=100*	الصادرات **	المستوردات **	الرقم القياسي لاسعار المستوردات1994=100**	الرقم القياسي لاسعار الصادرات 1994=100**
1992	3610.5	633.8	2214	101.2	94.49
1993	3884.3	961.3	2453.6	102.8	95.46
1994	4358.3	794	2362.6	100	100
1995	4714.6	1004.5	2590.3	113.2	116.4
1996	4912.2	1039.8	3043.6	123.5	123.8
1997	5137.5	1067.2	2908.1	120.8	120.2
1998	5609.8	1046.4	2714.4	119.8	113.5
1999	5778.1	1051.4	2635.2	116.9	110.7
2000	5998.6	1080.8	3259.4	119.7	105.8
2001	6363.8	1352.4	3453.7	122.5	107.2
2002	6794	1556.7	3599.2	124.8	107.6
2003	7228.7	1675.1	4072	138	107.8
2004	8090.7	2306.6	5799.2	160.1	120.9
2005	8941.5	2570.2	7442.9	177.1	138.6
2006	9997.5	2929.3	8187.7	193.8	151.9

*المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

** المصدر: البنك المركزي الأردني التقرير السنوي (2004) عدد خاص + التقرير السنوي (2007).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

ملحق رقم (3)

البيانات الربعية الخام المستخدمة في الفصل الخامس

PM***	GDP** deflator	GDP* real	GDP* nominal	M*	X*	I*	ΔINV*	C*	G*	quarter	year
124.2	92.6	898.9	832.2	685.7	419.5	241.9	36.8	637.5	182.2	1	1992
125.4	91.4	978.6	894.1	736.6	450.7	259.8	39.5	684.9	195.8	2	
121.8	91.4	1049.7	959.7	790.7	483.8	278.9	42.4	735.2	210.2	3	
127.9	88.9	1040.1	924.6	761.8	466.1	268.7	40.8	708.3	202.5	4	
124.4	93.5	967.8	904.8	734.2	457.1	303.7	27.8	650.6	199.8	1	1993
125.4	93.7	1042.3	977.1	792.9	493.6	327.9	30.0	702.6	215.8	2	
122.4	94.4	1100.3	1038.3	842.5	524.5	348.5	31.9	746.6	229.3	3	
124.3	92.6	1040.7	964.1	782.3	487.0	323.6	29.6	693.3	212.9	4	
123.3	94.5	1016.5	960.8	685.1	461.5	306.7	13.2	647.1	217.3	1	1994
124.5	98.2	1076.8	1057.2	753.9	507.8	337.5	14.6	712.1	239.1	2	
121.8	102.2	1135.5	1160.6	827.6	557.5	370.5	16.0	781.8	262.5	3	
124.3	104.5	1129.3	1179.7	841.2	566.6	376.6	16.2	794.6	266.8	4	
125.8	101.6	1085.1	1103	803.6	570.5	326.4	37.2	712.6	260.0	1	1995
127.6	100.7	1180.5	1189.2	866.5	615.1	351.9	40.1	768.3	280.3	2	
125.0	101.6	1194.5	1213.5	884.2	627.6	359.1	41.0	784.0	286.0	3	
127.9	103.6	1167.5	1209	880.9	625.3	357.7	40.8	781.1	285.0	4	
133.5	104.1	1073.1	1117.5	873.6	590.9	328.7	12.4	785.2	273.9	1	1996
143.3	103.6	1182.3	1224.6	957.3	647.5	360.2	13.6	860.5	300.2	2	
145.2	105.4	1255.9	1323.9	1,034.9	700.0	389.4	14.7	930.2	324.5	3	
137.6	102.7	1213	1246.2	974.2	658.9	366.5	13.8	875.6	305.5	4	
119.3	103.3	1130.1	1167.8	835.7	575.6	301.2	-0.7	829.0	298.3	1	1997
125.2	105.5	1221.6	1288.5	922.1	635.2	332.3	-0.8	914.7	329.2	2	
116.6	106.9	1281.6	1369.7	980.2	675.2	353.3	-0.9	972.4	349.9	3	
124.3	105.2	1247.2	1311.6	938.7	646.6	338.3	-0.8	931.2	335.1	4	
124.1	106.9	1166.4	1246.8	802.0	559.1	263.9	8.1	913.9	303.8	1	1998
123.5	112.4	1244.7	1399.4	900.2	627.5	296.2	9.1	1,025.7	341.0	2	
116.3	113.3	1297.9	1471.1	946.3	659.7	311.4	9.6	1,078.3	358.5	3	
113.7	113.3	1317.6	1492.5	960.1	669.3	315.9	9.7	1,094.0	363.7	4	
116	112.7	1161.5	1308.9	801.4	567.5	306.4	-24.1	946.4	314.1	1	1999
116.5	111.0	1298.9	1442.2	883.0	625.3	337.6	-26.6	1,042.8	346.1	2	
118	111.6	1385.7	1546.9	947.1	670.7	362.1	-28.5	1,118.5	371.2	3	
118.8	109.5	1351.9	1480	906.2	641.7	346.5	-27.3	1,070.1	355.2	4	
118.1	111.3	1219.5	1357.1	923.7	567.2	286.6	16.9	1,088.5	321.6	1	2000
119.8	111.8	1341.8	1500.8	1,021.5	627.3	316.9	18.7	1,203.8	355.7	2	
120.8	109.4	1431.8	1565.9	1,065.8	654.5	330.6	19.5	1,255.9	371.1	3	
123.3	110.5	1425.5	1574.7	1,071.8	658.2	332.5	19.6	1,263.0	373.2	4	
123	111.0	1291.9	1434.2	956.3	603.5	278.5	23.5	1,156.3	328.7	1	2001
122.6	111.3	1423.7	1584.3	1,056.4	666.7	307.7	25.9	1,277.4	363.1	2	
123.5	111.6	1502	1676.7	1,118.0	705.5	325.6	27.5	1,351.8	384.3	3	
118.4	112.2	1486.5	1668.5	1,112.5	702.1	324.0	27.3	1,345.2	382.4	4	
121	112.3	1353.4	1520.3	1,004.7	721.1	288.1	17.5	1,153.4	345.0	1	2002
123.9	112.3	1496.7	1681.3	1,111.1	797.5	318.6	19.3	1,275.6	381.5	2	
126.8	112.3	1599.8	1796.7	1,187.3	852.2	340.4	20.6	1,363.1	407.7	3	

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

126	113.3	1584.3	1795.7	1,186.7	851.7	340.2	20.6	1,362.3	407.5	4	
133.4	113.7	1408	1600.7	1,085.8	757.0	330.1	3.5	1,224.8	371.1	1	2003
138.6	115.6	1552.1	1794.5	1,217.2	848.6	370.1	3.9	1,373.0	416.0	2	
137.2	116.0	1660.8	1925.9	1,306.3	910.7	397.2	4.2	1,473.5	446.5	3	
143.6	114.5	1665.4	1907.7	1,293.9	902.1	393.4	4.1	1,459.6	442.3	4	
146.5	115.8	1552	1796.6	1,473.1	936.3	445.7	46.7	1,457.9	383.1	1	2004
159.5	121.3	1679.7	2036.8	1,670.0	1,061.5	505.3	53.0	1,652.8	434.3	2	
153.1	117.8	1816.8	2140.9	1,755.4	1,115.7	531.1	55.7	1,737.3	456.5	3	
165.7	117.2	1806	2116.4	1,735.2	1,102.9	525.0	55.0	1,717.4	451.2	4	
158.9	117.9	1660.9	1958.7	1,333.1	818.7	413.6	24.4	1,571.0	464.2	1	2005
171	123.3	1830.8	2257.2	1,536.3	943.4	476.6	28.1	1,810.4	534.9	2	
195.3	122.2	1921.7	2348.7	1,598.6	981.7	495.9	29.3	1,883.8	556.6	3	
186.3	125.5	1893.8	2376.9	1,617.8	993.5	501.9	29.6	1,906.4	563.3	4	
174.9	124.3	1775.5	2207.3	1,502.3	922.5	466.1	27.5	1,770.4	523.1	1	2006
206.1	130.9	1927	2522.5	1,716.8	1,054.3	532.6	31.5	2,023.2	597.8	2	
203.1	130.3	2035	2650.6	1,804.1	1,107.9	559.7	33.1	2,126.0	628.2	3	
212.2	128.9	2030.1	2617.1	1,781.2	1,093.8	552.6	32.6	2,099.1	620.2	4	

* المصدر دائرة الإحصاءات العامة (1992–2006) بيانات غير منشورة .

** احتسبت من قبل الباحثة(GDP def. = (GDP nominal / GDP real) *100%).

*** الأرقام (1992.1–1996.4) احتسبت باستخدام طريقة جاندولف لتحويل البيانات السنوية إلى ربعيه . انظر الملحق رقم (4)،والأرقام (1997.1–2006.4)جمعت من نشرات البنك المركزي الأردني الشهرية،أعداد متفرقة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق رقم (4)

طريقة تحويل البيانات السنوية إلى ربعية

لإنتاج بيانات ربعيه من بيانات سنوية تستخدم معادلات جاندولف(Gandolfo,1981) المعتمدة على أسلوب التقريب الخطي وهي كما يلي:

$$Y_{1t} = 0.05Y_{t-1} + 0.23\ Y_t - 0.04\ Y_{t+1}$$

$$Y_{2t} = 0.01Y_{t-1} + 0.26\ Y_t - 0.02\ Y_{t+1}$$

$$Y_{3t} = -0.02Y_{t-1} + 0.23\ Y_t + 0.01Y_{t+1}$$

$$Y_{4t} = -0.04Y_{t-1} + 0.23\ Y_t + 0.05Y_{t+1}$$

حيث :

Y_t القيمة في السنة المراد تحويلها من سنوي إلى ربعي

Y_{t-1} القيمة في السنة السابقة للسنة المراد تحويلها من سنوي إلى ربعي

Y_{t+1} القيمة في السنة اللاحقة للسنة المراد تحويلها من سنوي إلى ربعي

Gandolfo. G.(1981).*qualitative analysis and econometric estimation of continues time dynamic models* . Amsterdam: north Holland publishing Company.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

Abstract

Al Hazeem, Nafal Khaled Mahmoud. The Effect of international on Inflation: An Empirical evidence from Jordan (1992-2006). Master Thesis, Yarmouk University, 2008.

(Supervisor: Professor. Riad Al Momani)

The study aimed at examining the effects of domestic variables (net domestic excess demand) and international trade (imports prices, import quantities and export quantities) on inflation in Jordan during the period 1992-2006 based on the available data in the National Statistics department, Jordanian Central Bank and international monetary fund report.

For this purpose, the study used descriptive statistics in some sections in addition to using Johansen Cointegration Test, and auto regressive distributive lage technique (ARDI).

Johansen Test results indicated a single, unique long run relationship between the variables used in this study. Which emphasize that inflation in Jordan is a function of asset of external variables represented in import prices, import quantities, export quantities, in addition to internal variables represented in net domestic excess demand. ARDI results indicated significant positive effect (α= 0.01) for the domestic excess demand and imports prices on inflation rates in Jordan, and this result is consistent with the economic theory which indicates that inflation is a result of the interaction between demand – pull – and cost – push (Import prices) pressures negative significant effects (α= 0.01) were found for exports quantities on inflation in Jordan.

This result reflects the important role that exports plays in Jordanian economy because of the returns of those exports which creates income, and help to absorb inflationary pressures, while imports quantities did not show significant effects. Because of the low price elasticity of those imports (assumed equal Zero) because of its high relative importance in GDP.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

Short run estimates were consistent with long run estimates. Results also showed the great potentials of the model to recover to balancing position after the removal of malfunction causes. Furthermore, the model had a high error correction term potentials.

Key Words: International Trade, Inflation, Johansen Test, ARDL Technique.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com